نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العددان ١٣٨ -١٣٩ سبتمبر/ ايلول-أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٩

الجزائر:
العفو عن آلاف السجناء
واجماع شعبى على قانون الوئام المدني

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الترحيب القرار الصادر عن الرئيس بوتفليقة فى مطلع نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٩ بالعفو عن ٦٦٨٣سجينا بمناسبة الذكرى ال٤٥ للثورة الجزائرية . ومن بين الذين شملهم العفو الرئاسى ١٦٧ شخصاً صدرت بحقهم أحكام بالسجن لادانتهم بإرتكاب أعمال مرتبطة بنشاط الجماعات الاسلامية المسلحة، ولا تتعدى فترة عقوبتهم أو المتبقى منها، سنة واحدة . ويندرج هذا العفو ضمن إطار قانون «الوئام المدنى» الذى أصدره الرئيس بوتفليقة فى يوليو/تموز الماضي ، والذى يقضى بالعفو جزئياً أو كلياً عن الاسلاميين التائبين الذين يستسلمون الى الدولة، بإستثناء أولئك الذين ارتكبوا جرائم قتل أو اغتصاب أو زرعوا متفجرات فى أماكن عامة.

وقد جاء قرار العفو الأخير ضمن سلسلة اجراءات المصالحة التى يتخذها الرئيس بوتفليقة منذ توليه منصب الرئاسة فى ابريل /نيسان الماضى ، لانهاء حالة العنف والاقتتال الداخلى فى البلاد التى أسفرت عن مصرع نحو ١٠٠ ألف مواطن منذ مطلع العام ١٩٩٢ . والتى كان آخرها عرض قانون«الوئام المدنى» للاستفتاء الشعبى يوم ١٦ سبتمبر/أيلول الماضي. الذى وصلت نسبة المشاركة فيه ،طبقاً للمصادر الرسمية، أكثر من ٨٥٪ من مجموع الناخبين ، كما بلغت نسبة الموافقة على القانون أكثر من ٩٨,٥٪. وهو الأمر الذى حدا ببعض المراقبين إلى وصف الاستفتاء بأنه كان استفتاءا على «القانون» وعلى «شرعية الرئيس بوتفليقة».

وإلى جانب حالة الاجماع الشعبى على قانون الوئام المدنى، فقد حظى أيضا بقبول مختلف الأطراف السياسية الفاعلة فى الأزمة الجزائرية. فبالاضافة إلى تأييد الاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الوطنية المتحالفة مع الرئيس، أعلنت «الجبهة الاسلامية للانقاذ» ترحيبها بالقانون ودعت الرئيس إلى اتخاذ مزيد من الاجراءات من أجل تحقيق السلم والمصالحة الوطنية ، وفى مقدمتها إلغاء حالة الطوارئ وتطبيع الحياة السياسية واطلاق سراح جميع السجناء والمعتقلين السياسيين.

كما نجح الرئيس بوتفليقة فى استقطاب حزبي«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية» بزعامة سعيد سعدى، و«التحالف الجمهورى» بزعامة رضا مالك، وهما حزبان اشتهر عنهما دعوتهما للحل الاستئصالى مع الجماعات الإسلامية المسلحة .

ويرصد المراقبون بعض المؤشرات الايجابية بإتجاه نجاح خطة الرئيس فى تحقيق السلم ، رغم استمرار أعمال العنف والارهاب التى ترتكبها الجماعات الإسلامية المسلحة -وخاصة فى بعض ولايات الجنوب الجزائرى -منذ صدور قانون الوئام المدني . ومن أهم تلك المؤشرات بداية انحصار أعمال العنف فى جيوب جغرافية محدودة نسبياً، وكذا زيادة أعداد أعضاء الجماعات الاسلامية المسلحة الذين يرغبون في الاستفادة من تدابير العفو وتخفيف العقوبات، حيث أعلن وزير الداخلية ان أعداد التائبين بلغ ١١٣٠ شخصا من بينهم ٤٠٠ استسلموا قبل صدور قانون الوئام المدنى و٧٣٠ بعد صدور القانون . فضلاً عن الالتفاف الجماهيرى حول خطة الرئيس للمصالحة والتى اكتسبت عمقا اضافيا بخطوات الرئيس لمحاربة الفساد المالى والادارى .

وتأمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن يبادر الرئيس بوتفليقة بإستثمار حالة الاجماع الشعبى وإتخاذ التدابير العملية والتشريعية اللازمة للإسراع فى تحقيق السلم والمصالحة الوطنية فى البلاد.

فى هذا العدد

ص ٢

خلف جدار النسيان

تقرير مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء – مصر

ص ٥ – ٧

الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى اليمن ومصر وتونس

ص ٨

تشكيل لجنة حقوق الإنسان فى البحرين

ص ١١

المنظمة تطالب بتشكيل لجنة تقصى حقائق برلمانية فى أحداث الشغب بالكويت

ص ١٢ – ١٣

أوضاع حرية الصحافة فى اليمن وفلسطين والكويت وجيبوتى

ص ٢٠

المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى يناقشان مشروعا لتنفيذ برنامج العمل الصادر عن ندوة حقوق الانسان والتنمية

ص ٢٠

المنظمة تستقبل قافلة «مريم»

نشرة إخبارية / غير دورية تصدرها المنظمة العربية لحقوق الانسان

خلف جدار النسيان.. تقرير مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء- مصر

أصدر مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء بحثاً ميدانيا حول ظاهرة «الاعتقال المتكرر »طويل الأجل وتأثيرها على المعتقلين وأسرهم والمجتمع المصري بعنوان «خلف جدار النسيان». ينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية يتناول «القسم الأول» الاطار النظري للبحث، ويحاول الاجابة على مجموعة من التساؤلات التى تعتبر مدخلاً طبيعيا لفهم طبيعة المشكلة محل البحث، وهى:-

مفهوم العنف السياسي وكيف بدأ وتطور فى المجتمع المصري؛ ولماذا اتجهت بعض الجماعات المتطرفة إلى ممارسة العنف السياسى؛ وماذا عن عنف الدولة؛وماهى المداخل الصحيحة لمواجهة جذور العنف فى المجتمع المصرى؟

ويرصد التقرير ضمن الاطار السابق، أهم التنظيمات الاسلامية المتطرفة التى مارست العنف السياسى ، وأبرز السمات التى تميز عنف تلك الجماعات (استهداف الرموز السياسية والأمنية للدولة، استهداف بعض الكتاب والمفكرين العلمانيين الذين دأبوا على انتقاد تلك الجماعات، السعى لتدمير الاقتصاد المصرى عبر استهداف السائحين والمنشآت السياحية، استهداف رجال الشرطة من الضباط والجنود والمخبرين السريين، واستهداف المواطنين الاقباط بهدف بث الفرقة والشقاق بين عنصري الأمة من المسلمين والاقباط).

ومع تسليم البحث بأن العنف الذى تمارسه الجماعات الاسلامية المتطرفة ظاهرة معقدة من نتاج الأزمة العامة التى يعانى منها المجتمع المصري، إلاانه لا يتجاهل دور الأسباب الكامنة فى التكوين الفكري أو الاجتماعى لتلك الجماعات فى دفعها إلى ممارسة العنف ضد النظام ، حيث تعتنق منظومة من الافكار والتفسيرات الدينية التى تذهب إلى تكفير الأفراد والجماعات والدول تسوغ ممارسة العنف .

ويشير التقرير إلى أنه كما انخرطت بعض الجماعات الاسلامية المتطرفة فى ممارسة العنف السياسى، فإن الدولة انخرطت هى الأخرى فى ممارسة العنف الرسمي بضراوة شديدة لمواجهة عنف تلك الجماعات، وتجاهلت الدولة التعامل بجدية مع مسببات ظاهرة العنف السياسى بما يناسب درجة خطورتها، ونظرت إلى العنف كظاهرة أمنية، واعتمدت أسلوب « القبضة الأمنية المشددة» فشنت أجهزة الأمن حملات تمشيطية متتالية استهدفت تصفية العناصر الإرهابية وافرطت فى استخدام القوة المسلحة عند القبض على عناصر تلك الجماعات ، كما اعتقلت الآلاف من أعضائها، وأحالت البعض الآخر إلى المحاكم العسكرية .

ويرصد التقرير التحولات التى طرأت على مسار العنف السياسى بعد مذبحة الدير البحرى فى نوفمبر ١٩٩٧ ، وأهمها اتخاذ وزارة الداخلية بعض اجراءات التهدئة التى اسفرت عن اطلاق سراح بضعة آلاف من المعتقلين، وكذا اطلاق قيادات «الجماعة الاسلامية» لمبادرة وقف العنف فى مارس/آذار ١٩٩٩ ..

ويؤكد البحث على ضرورة تبنى حزمة من التدابير والاجراءات للقضاء على العوامل التى تخلق الظروف المواتية لممارسة العنف السياسى.

-أما القسم الثانى من البحث فيعنى بدراسة آثار الاعتقال المتكرر على المعتقلين الذين قدرهم بحوالي ١٥ ألف معتقلاً، ويخصص القسم الثالث لبيان تأثير الاعتقال المتكرر على أسر المعتقلين. ويرصد القسمان الثانى والثالث مجموعة من النتائج الخطيرة التى كشفتها العينة العشوائية (٤٠٠ حالة)، وأهمها فيما يلى:-

-ان ٧٧٪ من عينة البحث من فئة الشباب، وهو ما يتفق مع المعلومات المتوافرة التى تؤكد أن فئة الشباب هم العمود الفقري للجماعات الاسلامية المتطرفة. كما يشير البحث إلى ارتفاع نسبة المتعلمين بين المعتقلين، حيث أن ٦١٪ من عينة البحث من الحاصلين على مؤهلات عليا ومتوسطة، و١٦ر٢٥٪ مازالوا طلابا.

ويرى البحث أن التسليم بكون الشباب ، وخاصة من المتعلمين، هم العمود الفقرى للجماعات الاسلامية المتطرفة، والاعتراف بأن تلك الجماعات التى تمارس العنف تستند الى خطاب دينى تعبوي يتسم بالبساطة بما يجعلها قادرة على تجنيد مزيد من الشباب فى عضويتها نتيجة لزيادة حجم الاحباطات الجماعية لديهم.. يشكلان مقدمة ضرورية لفهم أسباب ظاهرة تطرف الشباب وسبل مواجهتها. فالفكر مهما كانت درجة خطورته ينبغى أن يواجه بالحوار لا بالسجون والمعتقلات.

- كما يبين البحث ان ٧٥٪ من عينة البحث تنتمى جغرافيا الى محافظات الصعيد، أما النسبة الباقية فتنتمى الى محافظات القاهرة الكبرى والوجه البحرى. كما تشير الى تركز المعتقلين داخل الأحياء الفقيرة العشوائية فى المدن الكبرى.

-كذلك يرصد البحث ان معظم المعتقلين ليسوا اعضاء ناشطين فى الجماعات الإسلامية ، وطبقا لما ورد فى نتائج البحث عن أسباب الاعتقال يتضح أن هناك خمسة أسباب للاعتقال ، وهى:- تَدين الشخص (٨٢٪ من المعتقلين)، الانتماء لجماعة إسلامية (١١ر٧٥٪) الاتهام فى قضايا سياسية(٤٪) الشكاوى الكيدية(١ر٥٪) ،الاحتجاز كرهينة (٧٥ر٪)

- ويشير البحث إلى أن الكثير من المعتقلين أمضوا أعواما طويلة داخل أسوار السجون، وهو ما أفقد الاعتقال الادارى الطابع المؤقت الذى يجب أن يتسم به .

- كما تتنوع مخاطر آثار الاعتقال المتكرر على أسر المعتقلين، حيث أن غياب المعتقل يترتب عليه حدوث تغيير جوهرى فى اسلوب الحياة الاجتماعى والاقتصادى

للأسرة. ويتم هذا التغيير فى أغلب الحالات بطبيعة سلبية تهدد كيان الاسرة بالتفكك والأنهيار، وتوالد العنف نتيجة الغضب والتمرد أو نتيجة الحزن والانكسار.

كما يعانى الاطفال من غياب الأب ويشعرون بأنهم منبوذون اجتماعيا ويتسرب كثير منهم من التعليم لأسباب اقتصادية ونفسية مما يدفعهم الى التمرد والعنف أيضا.وينتهى البحث بضرورة الافراج عن جميع المعتقلين بشكل متكرر واعادة تأهيلهم اجتماعياً، كما يؤكد على ضرورة تحسين أوضاع السجون المصرية، مراعاة لحقوق السجناء وغيرهم من المحتجزين.

واقع اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان .. تقرير المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان

أصدرت «المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان» تقريراً حول واقع اللاجئين فى لبنان بشقيه المتعلقين بوكالة الغوث(الانروا) والدولة اللبنانية، بعنوان «واقع اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان إلى متى.. ولماذا؟. وينقسم التقرير إلى قسمين رئيسيين على النحو التالى:-

-يتناول القسم الأول موضوع«الأزمة المالية لوكالة غوث اللاجئين وتدنى الخدمات التى تقدمها للاجئين الفلسطينيين» ، ويبين التقرير فى هذا الإطار أن وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين أسست عام ١٩٥٠ كوكالة تشغيل وإغاثة للطوارئ، ولكنها تحولت مع الوقت إلى الجسم المسئول عن توفير التعليم الأساسي والإعدادي والصحة والخدمات الاجتماعية إلى اللاجئين المسجلين فى قوائمها. ورغم غياب التفويض السياسى، فإن الوكالة أصبحت تمثل عند اللاجئين والحكومات المضيفة تجسيداً للاعتراف والاهتمام الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

وتغطى الوكالة خدمات الغوث الاجتماعية والصحية والتعليمية للاجئين الفلسطينيين وذلك من ميزانية الصندوق العام للوكالة ، وتبين الاحصائيات التى أجريت مابين عامى ١٩٩١- ١٩٩٨ ازدياد عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة بنسبة ٣٣ ٪ (من ٢,٦٤٨,٧٠٧ لاجئ إلى ٣,٥٢١,١٣٠ لاجئ) .بينما انخفضت نفقاتها من الصندوق العام بنسبة ٢٦ ٪. ففى العام ١٩٩١ كان المخصص لكل لاجئ ٩٦ دولار انخفض إلى ٧١ دولار عام ١٩٩٨ . وقد واصلت الوكالة نشاطاتها فى ظل العجز المالي الموجود، بفرض سلسلة من سياسات تقليص الخدمات. وقد أدى ذلك الى تراجع مستوى خدمات «الانروا» كما وكيفا.

فعلى صعيد الاغاثة والخدمات الاجتماعية، تراجع عدد المستفيدين من هذه الخدمة من نحو ٨٧٧ ألف شخص عام ١٩٥١ يمثلون ٩٧ ٪ من عدد اللاجئين فى ذلك العام ، إلى نحو ١٨٥ ألف مستفيد لا يمثلون سوى ٥,٤ ٪ من إجمالى عدد اللاجئين عام ١٩٩٧ .

كما يشير التقرير إلى سوء الخدمات الصحية المقدمة للاجئين الفلسطينيين، حيث تبين الاحصاءات أنه يوجد لكل ١٠ آلاف لاجئ ٨٧و. طبيب و٥و٢ ممرض، بينما تقضى المستويات الدولية بوجود طبيب لكل ألف نسمة كحد أدني.

ورغم الزيادة السنوية فى عدد الطلاب فإن «الأنروا» قامت بتقليص حصة التعليم من إجمالى الموازنة العامة وتراجعت حصة التعليم من ٥٥,٦ ٪ من موازنة عام ١٩٩٦ إلى ٤٧,٢ ٪ من موازنة عام ١٩٩٧ وكانت ٥٨ ٪ من موازنة ١٩٩٢ ، وهذا يؤثر على نوعية التعليم ونتائجه.

وفى حين تشير تقارير«الأنروا» إلى وجود سببين رئيسيين وراء العجز المالى، وهما (عدم قدرة بعض المتبرعين على زيادة تبرعاتهم بحسب الزيادة السنوية فى موازنة الأنروا ، والاحتياجات الطارئة فى مناطق العمليات التى ترهق ميزانية الأنروا) ، يبين تقرير المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان أن الأسباب الحقيقة للعجز المالي الذى تعانى منه «الأنروا» يرجع الى سياسة الهدر والفساد وسوء توزيع الأموال ومجالات انفاقها. وهى أمور يمكن معالجتها بالإدارة السليمة والتوزيع المتوازن لبنود الموازنه والكف عن الهدر غير المبرر، وأن تكف الأنروا عن ممارسة ما هو خارج اختصاصها.

-ويعرض القسم الثانى «أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فى الدولة اللبنانية» ، ويشير إلى أن اللاجئين الفلسطينيين يعيشون فى لبنان وضعاً خاصاً . فمن ناحية يعاملون بخصوصية قضيتهم، ومن ناحية أخرى يعاملون كالأجانب . حيث خضع الوجود الفلسطينى لقوانين الأجانب غير المقيمين، وتكرس ذلك خلال الخمسين عاما الماضية فى ثلاثة مراسيم (تشريعي يحمل رقم ٤٢ بتاريخ ١٩٥٩ وجمهورى يحمل رقم ٩٢٧ فى نفس التاريخ ويتعلقان بإستحداث مديرية شئون اللاجئين ، والثالث صادر عن وزارة الداخلية عام ١٩٦٢ ويصنف اللاجئين الفلسطينيين كأجانب) .

وقد تعاملت مديرية شئون اللاجئين مع الوجود الفلسطينى كمسألة أمنية أساساً وتركزت مهماتها فى إصدار بطاقات الهوية والأوراق الثبوتية ووثائق السفر وتحديد أماكن السكن. ولكن هذه المهام لم تشمل تنظيم الشروط القانونية ولا الاجتماعية ولا القضايا المتعلقة بعمل الفلسطينيين أو صحتهم أو تعليمهم، وذلك بالمخالفة للمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان التى التزمت بها الحكومة اللبنانية، وكذلك بالمخالفة لاتفاقية «الدار البيضاء» لعام ١٩٦٥ التى نصت على ضرورة معاملة الفلسطينيين فى الدول العربية التى يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية فى إقامتهم وسفرهم وتيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بالجنسية الفلسطينية.ويعرض التقرير أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان من حيث مدى تمتعهم بحقوق العمل والضمان الاجتماعى والملكية العقارية وحق التنقل والسفر والسكن والتعليم.

العقوبات الاقتصادية على العراق.. تقرير اللجنة العربية لحقوق الإنسان

أصدرت اللجنة العربية لحقوق الإنسان «تقرير» بعثة تقصى الحقائق التى أوفدتها إلى العراق خلال الفترة ما بين ١٣-٢٠ مايو/آيار ١٩٩٩ وضمت أ. عصام حسن(مصر) وأ. فيوليت داغر(لبنان). ويستعرض التقرير آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق من مجلس الأمن الدولي منذ العام ١٩٩٠، كما يتناول بالدراسة مدى شرعية تلك العقوبات فى ضوء المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

استعرض التقرير «حرب الخليج الثانية» ويبين أن غزو العراق للكويت وعدم تطبيقه قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ فى أغسطس/آب ١٩٩٠ الذى يدين الغزو ويطالب بإنسحاب القوات العراقية فوراً من الكويت، قد أعطى مبرراً لإصدار سلسلة من القرارات إستثمرتها قوات التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة لشن حرب تدمير شاملة ضد العراق. ويشير التقرير إلى أن قوات التحالف أسقطت على العراق خلال الفترة ما بين ٢٦ يناير/ كانون الثانى و ٢٧ فبراير/شباط ١٩٩١ ما وزنه أكثر من مائة ألف طن من القنابل العنقودية والنابالم ومتفجرات الوقود/الهواء وقذائف اليورانيوم الناضبة ، وهو ما يعادل القوة التدميرية لسبع قنابل ذرية من نوع هيروشيما.

كما أجهزت العمليات العسكرية على البنى التحتية والهياكل الارتكازية للبلد من جسور وطرقات ومستشفيات وجامعات ومدارس وجوامع وكنائس وأماكن أثرية .. ألخ .وقدرت تكلفتها بزهاء ١٩٠ مليار دولار حسب صندوق النقد العربى.

كما كان القصف ضخما وعشوائيا وشاملا ولم يقتصر على الأهداف العسكرية ، مما خلف فضلاً عن الخسائر المادية الباهظة قتل عشرات الآلاف من المدنيين.

واستعرض التقرير «حالة العراق فى ظل الحصار» وذكر أن العراق أصبح أشبه بمعسكر احتجاز واسع منسي من العالم ومحروم من وسائل الحياة على المدى المنظور بسبب العقوبات الالزامية التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العقوبات. فلم يعد هناك مخزون من الغذاء، وتضرر حصاد الحبوب نتيجة تبوير الأراضي وتدمير شبكة الري والبزل وعدم توافر الاجزاء الاحتياطية للصيانة، وتوقف الحصول على الأسمدة والمبيدات. ولم يعد بالإمكان توفير الحليب للأطفال، وكثير من الموظفين لايحصلون على رواتبهم ، بالاضافة إلى توقف النظام المصرفي بالكامل والتضخم الشديد، حيث زادت أسعار المواد الغذائية الرئيسية بما يزيد على ألف بالمائة.

وحسب المصادر العراقية فقد توفى خلال السنة الأولى من الحصار زهاء ١١ ألف من الجوع، كما أن ١٤ ألف طفل ماتوا بسبب عدم توفر الأدوية.

وفى حين يرصد التقرير أن البرنامج الإنسانى الذى طبق بموجب القرار ٩٨٦ فى العام ١٩٩٥- والذي هو ممول بشكل كامل من عائدات بيع النفط ولا يشكل بالتالي مساعدات إنسانية- قد أتاح تغييراً بسيطاً فى الوضع الغذائى ، ولكن أنماط تغذية الرضع قد تدهورت وظل الأطفال وصغار السن عرضه لسوء التغذية.

والخطير فى الآثار السلبية للحصار هو طابعها التراكمى وإمتداد تأثيرها إلى كل القطاعات الأخرى، مما أدى إلى خلل كبير فى النسيج الاجتماعى والاقتصادى وفى الصحة النفسية والجسدية للشعب العراقي. فتسريح ما يقرب من ثلثى القوى العاملة نتيجة توقف المشاريع فى القطاعات الحكومية والأهلية، ساهم فى تمزيق الحياة العائلية وأكثر من ظواهر العنف الاجتماعى والرشوة والسرقة والتهريب وجنوح الأحداث والتسرب من التعليم الذى يشمل كل سنة حوالي ١٣٠ ألف طالب وطالبة.

كما أثرت العقوبات، عقب تدمير المنشآت الطبية، بشكل كبير على صحة العراقيين، خاصة الأطفال والرضع منهم. ففى حين كان معدل وفيات الأطفال الرضع ٤٧ حالة لكل ألف ولادة حية بين أعوام ٨٤-١٩٨٩ أصبحت ١٠٨ وفاة بين الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٩.

كما تضاعفت حالات وفيات الأطفال دون الخامسة. ونتيجة للتدهور الشديد فى الأوضاع الصحية ونقص الأدوية والتجهيزات الطبية توفى خلال السنوات التسع الماضية ما يقارب المليون ونصف المليون عراقى أكثرهم من الاطفال. وفى مستشفى صدام للاطفال الذى يستقبل وحده(١٥٠٠) مراجع يوميا يموت كل يوم ٣ أطفال بسبب العجز عن تأمين المتطلبات لإدارة المستشفى والنقص الحاد فى الأدوية والمواد الطبية.

كما يستعرض التقرير تأثيرات «اليورانيوم» على صحة العراقيين (انخفاض معدل أعمار العراقيين، الاصابة بالسرطان، التشوهات الخلقية) فضلاً عن تلوث البيئة (الماء، الهواء، التربة) . وكذلك يرصد التقرير تأثير حرب الخليج والعقوبات الإقتصادية على الثروة الحيوانية.

ويؤكد التقرير على عدم شرعية العقوبات الإقتصادية المفروضة على العراق، ويصف ما يحصل فيها بأنه يشكل «ابادة جماعية للشعب العراقي».

ويشدد التقرير على ضرورة الانهاء الفورى لحالة الحصار المفروضة على العراق، وأن لا يسمح بإستغلال أجهزة الأمم المتحدة من قبل القوى الدولية المهيمنة كأدوات للقهر السياسى.كما يحث التقرير الحكومة العراقية على احترام التزاماتها الدولية بمقتضى المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من الالتزامات الدولية.

الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى اليمن ومصر وتونس

شهدت الساحة العربية خلال الشهرين الأخيرين سلسلة من الانتخابات والاستفتاءات الرئاسية والتشريعية فى ثلاثة بلدان عربية ،هي اليمن ومصر وتونس.

جرت أولى هذه الانتخابات فى **اليمن** يوم ٢٣ سبتمبر/ايلول، وتناقش فيها- فى سابقة فريدة - الرئيس على عبد الله صالح الذى رشحه حزبا «المؤتمر الشعبى» الحاكم، و«التجمع اليمنى للاصلاح» المعارض، والسيد نجيب قحطان الشعبى، الذى رشحه حزب «المؤتمر الشعبى» الحاكم أيضاً.

وقد أعلنت «اللجنة العليا للانتخابات» فوز الرئيس على عبد الله صالح بنسبة ٩٢ ٪ من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات، بينما حصل منافسه على النسبة الباقية من الاصوات الصحيحة. كما أعلنت اللجنة أن نسبة المشاركة فى الانتخابات الرئاسية بلغت ٥٨ ٪ من عدد المواطنين المقيدين فى جداول الناخبين التى تضم نحو ٥ر٥١٣ر٤١٦ ناخباً وناخبة.

وقد اعتبرت دوائر سياسية وحقوقية الأرقام التى أعلنتها اللجنة حول أعداد الناخبين المقيدين فى الجداول مبالغ فيها إلى حد كبير وأنها «لاتتوائم مع ظروف الأمية والجهل السائدة فى البلاد، وانها تكشف بالتالي مصداقية ماطرحته تلك الدوائر من مطالب بشأن ضرورة تصحيح هذه الجداول من الأسماء الوهمية والمكررة وأسماء المتوفين».

وقد شهدت الانتخابات الرئاسية بعض حوادث العنف المحدودة التى لم تخل بالسير الطبيعى والهادئ للعملية الانتخابية، فقد وقعت عدة تفجيرات فى محافظة «الضالع» فى الجنوب استهدفت بعض مراكز الانتخاب، مما أسفر عن سقوط قتيل واحد وعدد من المصابين. واتهمت مصادر أمنية رسمية أطراف داخل «مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة» بالتورط فى تلك التفجيرات بغرض إرباك عملية الانتخابات فى محافظة الضالع التى تعتبر معقلاً رئيسياً «للحزب الاشتراكى» المعارض.

وفيما أدان قياديون فى «الحزب الاشتراكى» أعمال العنف والتفجير ونفوا مسئولية الحزب عنها ، فقد أعلنوا أن الحزب مسئول عن توزيع منشورات سياسية فى المدن الكبرى تحرض المواطنين على الامتناع عن التصويت فى الانتخابات الرئاسية لكونها انتخابات «ذات لون واحد».

والجدير بالذكر، أن مرحلة الترشيح للانتخابات الرئاسية فى اليمن قد شهدت حالة من التراشق السياسى وتبادل الاتهامات بين «المؤتمر الشعبى» الحاكم والاحزاب المتحالفة معه من جهة، والأحزاب الخمسة المنضوية تحت لواء «مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة» بقيادة الحزب الاشتراكى المعارض من جهة أخرى.. وذلك بسبب قيام مجلس النواب (البرلمان) الذى يسيطر على مقاعده حزبي المؤتمر والتجمع الوطنى، بحجب التزكية عن مرشح أحزاب المعارضة على صالح مقبل (الأمين العام للحزب الاشتراكي).

فطبقاً لنص المادة(١٠٩) من الدستور اليمنى يشترط حصول المرشح للرئاسة على تزكية ١٠ ٪ من أعضاء مجلس النواب (٣٠ نائباً)، وفى الجلسة المخصصة للنظر فى طلبات المرشحين للرئاسة فى أواخر يوليو/تموز الماضي حصل الرئيس على عبد الله صالح على تزكية ١٥٨ عضوا وحصل نجيب قحطان الشعبى على تزكية ٣١ عضوا، بينما لم ينل مرشح المعارضة سوى تزكية ٧ أعضاء.

وقد اعتبرت دوائر رسمية أن حرمان مرشح المعارضة من التزكية هو حق دستوري لأعضاء مجلس النواب ولم يتم التعسف فى استخدامه ، وخاصة وان الحزب الاشتراكى لا يتمتع بأى تمثيل داخل مجلس النواب بسبب مقاطعتة للانتخابات البرلمانية فى العام ١٩٩٧.

بينما أدانت أحزاب المعارضة شرط «التزكية»، وأكدت أن عدم حصول مرشحها الوحيد على نسبة الأصوات المطلوبة للتزكية «مؤشر هام باتجاه رفض مبدأ تداول السلطة والانتخابات التنافسية» ، وأعلنت من ثم مقاطعتها للانتخابات الرئاسية .

وفيما تعتبره المنظمة العربية لحقوق الإنسان خطوة إيجابية، أعلن حزب المؤتمر الشعبى العام فى أعقاب فوز الرئيس على عبد الله صالح بأنه سيبدأ حوارا جاد مع الحزب الاشتراكي وباقى أحزاب المعارضة من أجل انهاء حالة الفوضى و تحقيق المصالحة الوطنية فى البلاد، وهو ما تدعو إليه المنظمة من أجل الانتهاء من حالة الاحتقان السياسي التى تشهدها البلاد منذ انتهاء حرب صيف عام ١٩٩٤.

وفي **مصر**، توجه الناخبون المصريون يوم ٢٦ سبتمبر/ايلول الماضي إلى صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم فى الاستفتاء الرئاسى حول التجديد للرئيس محمد حسنى مبارك لولاية دستورية جديدة مدتها ست سنوات. وقد حظي الرئيس مبارك بنسبة موافقة بلغت نحو ٧٩ر٩٣ ٪ من عدد الناخبين.

وقد سجلت البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية، ارتفاع نسبة المشاركة الشعبية فى الاستفتاء الرئاسي، حيث بلغت ٩٨٧ر٩٥٧ر١٨ مواطنا من اجمالي عدد الذين يحق لهم التصويت والمسجلين فى جداول الاقتراع. وحصل الرئيس مبارك على موافقة نحو ١٧ مليون و١٦٢ ألفا و٢٢٥ ناخباً، بينما بلغ عدد المعارضين ٢١ر٦ ٪ فقط من عدد الناخبين.

وقد تميز الاستفتاء الرئاسى بطابع احتفالى وكذا بغياب موقف معارض من جانب أحزاب المعارضة المصرية، حيث وافق حزبا «الوفد» و«الأحرار» على التجديد للرئيس لولاية جديدة ، بينما غاب موقف واضح لحزب «العمل» المعارض بسبب بعض الخلافات الداخلية. وإلتزم الحزب

«العربى الديمقراطى الناصرى» المعارض جانب التصويت بالرفض فى الاستفتاء، وأعلن حزب «التجمع الوطنى الوحدوى» مقاطعته للاستفتاء الرئاسى.

و قد بادرت أحزاب المعارضة المصرية ، رغم موافقها المتباينة من الاستفتاء الرئاسى، بعقد مؤتمر عام موسع ناشدوا فيه الرئيس مبارك بإجراء اصلاح دستوري وسياسى شامل خلال فترة ولايته الرابعة، يشمل إلغاء كافة القيود على حرية تأسيس ونشاط الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية والاجتماعية، وجعل الانتخابات الرئاسية بالاقتراع العام المباشر بين متنافسين متعددين، وإلغاء العمل بقانون الطوارئ وغيره من القوانين الاستثنائية .

وفى **تونس** اجريت أول انتخابات رئاسية تعددية، وفاز الرئيس زين العابدين بن على بولاية دستورية ثالثة ، حيث اعلنت وزارة الداخلية فوزه بتأييد ٩٩ر٤٤ ٪ من عدد أصوات الناخبين . بينما نال منافساه السيدان محمد بلحاج عمر وعبد الرحمن التليلي النسبة الباقية(٥٦ر٠ ٪) فحصل الأول على ٣١ر٠ ٪ والثانى ٢٣ر٠٪ من اجمالى عدد أصوات الناخبين.

كما أعلنت وزارة الداخلية نتائج الانتخابات التشريعية التى جرت يوم ٢٤ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩ بالتوازي مع الانتخابات الرئاسية ، إذ نال التجمع الدستوري(الحاكم) ٨٠٪ من عدد المقاعد فى مجلس النواب(١٤٨ مقعدا) بعد حصوله على ٥٩ر٩١ ٪ من عدد أصوات الناخبين. وتوزعت المقاعد الباقية المخصصة للمعارضة، (٣٤ مقعدا بنسبة ٢٠ ٪) على خمسة أحزاب هى حركة الديمقراطيين الاشتراكيين(١٣ مقعدا) و حزب الوحدة الشعبية(٧مقاعد) والاتحاد الوحدوى الديمقراطى (٧ مقاعد) وحركة التجديد (٥ مقاعد) والحزب الاجتماعى التحرري (مقعدان). بينما لم يحصل التجمع الاشتراكي التقدمي أو اللوائح المستقلة على أى مقعد.

ويبلغ عدد مقاعد البرلمان ١٨٢ مقعدا يجرى عليهم الانتخابات وفقا لنظام «الحصص»حيث تم تخصيص ٨٠ ٪ من المقاعد بموجب قانون الانتخاب المطبق (١٤٨ مقعدا) كسقف لتمثيل الحزب الحاكم، أما المقاعد ال ٣٤ الباقية(٢٠ ٪) فيتم توزيعها على أحزاب المعارضة وفقا لنظام نسبى ، وبحسب عدد الأصوات الصحيحة التى يحصل عليها كل حزب .

وقد سجلت أحزاب المعارضة التونسية بعض التجاوزات المحدودة التى وقعت اثناء عملية«الاقتراع» مثل :عدم احترام العمل بالخلوة الانتخابية وتدخل الإدارة فى بعض الدوائر خصوصاً فى مدينتي القصرين وسيدى بوزيد.

ورغم ذلك فقد أعلن اسماعيل بولحية الأمين العام لحركة الديمقراطيين الاشتراكيين عن ارتياحه لنتائج الانتخابات التشريعية ، وقال « أهم مافي النتائج وجود ٣٤ نائباً للمعارضة فى البرلمان، وأن الطريقة التى مرت بها الانتخابات أظهرت تطوراً قياساً بالممارسات القديمة» . وهو تقييم مغاير لما أبداه أحمد يحيي الشابي الأمين العام للتجمع الاشتراكي التقدمي حيث أعلن أن حزبه لم يفاجأ بنتائج الانتخابات لأن «الآليات العامة للانتخابات والممارسات التى رافقتها كانت لابد أن تؤدى الى اقصائنا بإعتبارنا طرفاً مستقلاً، وأن الديمقراطية لاتقوم إلا بإطراف متنافسة» .

اليمن:
المنظمة ترحب بحملة السلطات من أجل اغلاق السجون الخاصة

بدأت السلطات اليمنية فى أواخر أكتوبر/تشرين الأول الماضي حملة تستهدف هدم السجون الخاصة التابعة لمشايخ القبائل فى محافظة إب . وقد نجحت قوات الأمن المدعومة بوحدات من الجيش اليمنى-فى اغلاق ثلاثة سجون خاصة فى مديرية «العدين» فى إب واطلاق سراح المحتجزين بداخلها ومصادرة القيود الحديدية المصنوعة محليا.

وأوردت المصادر أن قوات الأمن والجيش واجهت مقاومة من المشايخ واتباعهم وحدثت بعض المواجهات أسفرت عن سقوط قتيل فى صفوف الأمن وبعض المصابين من الجانبين ، كما اعتقلت السلطات الأمنية بعض مشايخ القبائل الذين تورطوا فى الانتهاكات التى ارتكبت داخل السجون الخاصة .

وقد أعلنت المصادر الرسمية أن السلطات فى محافظة إب تلقت فى الآونة الأخيرة العديد من الشكاوى من المواطنين تتناول تصرفات بعض المشايخ وابنائهم تمثلت فى احتجاز المواطنين واساءة معاملتهم داخل السجون الخاصة التابعة للمشايخ ، وهو مايعد «انتهاكا صارخاً لحقوق وحريات المواطنين وخرقاً للقانون» حيث أن تلك السجون خارج سيطرة واشراف الدولة. مما حدا بمحافظ «إب» الى استصدار أمر قضائى بإغلاق وهدم تلك السجون ، من أجل حماية حقوق وحريات المواطنين من الانتهاكات التى يرتكبها بعض المشايخ.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ ترحب بإقدام الحكومة اليمنية عن هدم السجون الخاصة التابعة للمشايخ فى مديرية«العدين» بإعتبارها مظهراً من مظاهر انتهاك حقوق الإنسان البارزة فى البلاد ، والتى دأبت المنظمة على المطالبة بالقضاء عليها،فإنها تناشد الحكومة بشمول هذه الحملة جميع محافظات اليمن من أجل إلغاء ظاهرة السجون الخاصة بشكل نهائي والعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى البلاد .

مصر :
إحالة ٢٠ من قيادات وأعضاء جماعة «الاخوان المسلمين» للمحاكمة العسكرية

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها البالغ بشأن استمرار الحكومة المصرية في إحالة المتهمين المدنيين للمحاكمة أمام القضاء العسكرى ، بالمخالفة لاحكام الدستور والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان التى التزمت بها الحكومة . ففى ٣١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩ أصدر الحاكم العسكري «قراراً» بإحالة ٢٠ من قيادات وأعضاء جماعة «الاخوان المسلمين» المحظور نشاطها للمحاكمة أمام القضاء العسكري بتهمة «التخطيط لقلب نظام الحكم من خلال العمل على احياء نشاط الجماعة السرية المحظورة(الاخوان المسلمون) ومحاولة اختراق القطاعات النقابية للإخلال بالأمن العام فى البلاد».

والمتهمون الذين شملهم قرار الاحالة من القيادات النقابية البارزة، وهم: مختار نوح ومدحت الحداد ومحمد سعد عليوة ومحمد على بشر وسعد عبد العظيم هيكل وأحمد محمود حسن وأحمد عبد الرحيم ومحمد عبد الحفيظ وعاطف السمري وأحمد إبراهيم الحلواني وأحمد محمد أبو الأنوار وإبراهيم على السيد وأحمد شوقى عبد الستار وسعد زغلول العشماوي ومحمد بديع عبد المجيد وعبده مصطفى عبد الرحمن وإبراهيم رشيد إبراهيم ومحمد هشام الصوري وعبد الله زين العابدين وعلى عبد الرحيم عبد الحفيظ وخالد محمد بدوي.

وتخشى المنظمة ان يكون قرار إحالة هؤلاء المتهمين للمحاكمة العسكرية على صلة بممارسة نشاطهم النقابى فى إطار سلمى، حيث ربطت المصادر بين القبض على المتهمين والمؤشرات المتوافرة حول قرب إجراء انتخابات المجالس النقابية فى عدد من النقابات المهنية، بعد أن قضت محكمة النقض المصرية فى أوائل أكتوبر/تشرين الأول الماضى بإلغاء الحراسة القضائية المفروضة على نقابة المحامين. ومن المعروف أن جماعة الاخوان المسلمين تتمتع بتمثيل قوى داخل مجالس معظم النقابات المهنية.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ تعرب عن موقفها الثابت من إدانة ظاهرة حرمان المتهمين المدنيين من المثول أمام قاضيهم الطبيعى واحالتهم الى القضاء العسكرى المحظور دوليا ، فإنها تناشد السيد رئيس الجمهورية إعمال صلاحياته الدستورية والقانونية بوقف إحالة المتهمين المدنيين للقضاء العسكرى، وكفالة مثولهم أمام قاضيهم الطبيعى.

.....

البحرين :
تشكيل لجنة لحقوق الإنسان فى مجلس الشورى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بترحيب شديد قرار أمير البحرين يوم ١٠ أكتوبر/تشرين أول ١٩٩٩ بإنشاء لجنة «لحقوق الإنسان» فى مجلس الشورى.

تختص اللجنةطبقاً للأمر الأميرى بدراسة التشريعات والنظم المعمول بها فى البحرين وإقتراح التعديلات التى قد تراها مناسبة فى هذا الشأن، ومتابعة مسائل حقوق الإنسان والعمل لحمايتها، وإقتراح الحلول المناسبة لها، كما تبحث اللجنة ما يحيله إليها أمير البلاد ورئيس مجلس الوزراء من مواضيع ذات صلة بحقوق الإنسان. ولها فى سبيل أداء مهمتها، التنسيق مع الوزراء والهيئات والجهات الأخرى للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة.

وللجنة أيضا المشاركة فى الندوات وإجراء البحوث والدراسات ، وتوثيق العلاقات مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والتعاون مع اللجان المماثلة على المستوى الخليجى والعربى والدولى.

وينص الأمر الأميرى على تشكيل لجنة حقوق الإنسان من ستة من أعضاء مجلس الشورى، ويسمى رئيس المجلس أحد نوابه رئيساً لها ، أما الأعضاء الخمسة الآخرون فيتم انتخابهم من بين أعضاء المجلس. وتكون فترة ولاية اللجنة أربع سنوات. وتقوم اللجنة بعد تشكيلها بإصدار لائحة داخلية تتضمن القواعد والاجراءات التى تسير عليها فى مباشرة اختصاصاتها.

وترفع اللجنة تقاريرها وتوصياتها إلى أمير البلاد ورئيس مجلس الوزراء بواسطة رئيس مجلس الشورى. ولا تخضع تلك التقارير والتوصيات للمناقشة داخل مجلس الشورى أو لجانه، ولرئيس المجلس أن يحيط الأعضاء علما بتقارير اللجنة وتوصياتها.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ ترحب بتشكيل لجنة حقوق الإنسان فى مجلس الشورى البحريني، فإنها تدعو السلطات المختصة إلى اتخاذ مزيد من الاجراءات من أجل تعزيز أوضاع حقوق الإنسان فى البلاد، بما فى ذلك اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، والغاء المحاكم الخاصة.

.....

السودان :
المنظمة تأمل فى توافر الاجواء الملائمة لانجاح المبادرة المصرية-الليبية

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الإهتمام التطورات الجارية على الساحة السودانية منذ طرح المبادرة المصرية - الليبية المشتركة فى أغسطس/آب١٩٩٩ بهدف إيجاد مخرج سلمى وديمقراطى للأزمة السودانية.

وتتمثل أهم المبادئ التى تتضمنها المبادرة المصرية الليبية الموقعة فى أغسطس/آب ١٩٩٩ فيما يلى:-

١- الوقف الفورى لكافة العمليات العسكرية ووضع آلية لمراقبة ذلك .

٢- الوقف الفوري لكافة الحملات الإعلامية المتبادلة بين جميع الأطراف.

٣- الشروع فى حوار مباشر بين الحكومه والمعارضة عبر ملتقى عام للحوار الوطنى

السودانى بهدف الوصول إلى حل سلمى شامل للمشكل السودانى يستند لوحدة السودان ويؤمن الاعتراف بالتعدد العرقى والدينى والثقافى للشعب السودانى.

٤- تشكيل لجنة تحضيرية للملتقى بمشاركة ممثلين عن التجمع الوطنى الديمقراطى وممثلين عن الحكومة السودانية تتولى: تحديد مكان وتاريخ الملتقى ، ووضع الأسس التى يستند إليها الحوار.

ورغم أن المبادرة وجدت قبولاً من مختلف الاطراف الحكومية والمعارضة، بسبب وضوح وقطعية بنودها، فلم تتوافر الأجواء الملائمة لإنجاحها بسبب تدخلات الادارة الأمريكية من جهة، وزيادة حدة المواجهات منذ مطلع سبتمبر/ أيلول بين الحكومة والمعارضة الشمالية من جهة أخرى .

فرغم أن المبادرة المصرية- الليبية تنطوى على عدة مبادئ هامة لاحلال السلم فى السودان، فقد أكدت مادلين أولبريت وزيرة خارجية الولايات المتحدة أثناء زيارتها لنيروبي فى ٢٣ اكتوبر/تشرين الأول الماضى ، رفضها للمبادرة المصرية-الليبية وأعلنت «أن عملية السلام التى تقودها وساطة(ايجاد) هى الوسيلة الأفضل للتقدم ونحن لا ندعم أى جهود أخرى يقترحها البعض مثل مصر وليبيا ».

وقد ساهم التدخل الأمريكى الرافض للمبادرة المصرية-الليبية فى تغيير موقف جون قرنق «زعيم الجيش الشعبى لتحرير السودان» ، الذى سبق له الموافقة على المبادرة، حيث أعلن أن حركته «لن تدعم أى عملية سلام أخرى غير التى تقوم بها (ايجاد)». ومن المعروف أن الهيئة الحكومية للتنمية(ايجاد) تشرف منذ أواخر العام ١٩٩٥ على المفاوضات بين الحكومة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان بقيادة قرنق بهدف التوصل إلى وضع حد للحرب فى جنوب السودان المستمرة منذ ١٦ سنة.

وتتمثل نقطتا الخلاف الرئيسيتين بين المبادرة المصرية-الليبية ومبادرة « إيجاد » فى اقتصار الأخيرة على المفاوضات بين الحكومة والجيش الشعبى لتحرير السودان وعدم مشاركة أحزاب المعارضة الشمالية فيها من ناحية ، وكذلك فإن «ايجاد» تنص على «حق تقرير المصير» بالنسبة لجنوب السودان، فى حين لم تتضمن المبادرة العربية أى نص يشير الى هذا الحق، وتسعى المبادرة للوصول لحل سلمى شامل للمشكلة السودانية يستند لوحدة السودان ويؤمن الاعتراف بالتعدد العرقي والديني والثقافي للشعب السوداني.

ورغم تفضيل أحزاب المعارضة الشمالية للمبادرة المصرية -الليبية إلا انها اكدت على ضرورة اجراء تنسيق بين المبادرتين لضمان حل نهائى للمشكلة السودانية وضرورة تعديل مبادرة «ايجاد» لأن تكريس المبادرة فى إطارها الحالي سيؤدى، حسبما صرح زعيم حزب «الأمة» الصادق المهدي إلى «تقسيم السودان الى دولتين غير متعاونتين واستمرار الحرب».

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تناشد كافة الأطراف السعى الجاد للوصول إلى حل سلمى ديمقراطى شامل ينهى حالة الحرب والاقتتال الداخلي ويعزز فرص التنمية والإستقرار مستقبلاً.

الأردن:
المنظمة تطالب-مجددا- بالافراج عن قادة حركة «حماس»

تتابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ الأزمة المحتدمة بين الحكومة الأردنية وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) فى سبتمبر/أيلول الماضى، والتى تخللها قيام الحكومة الأردنية بإغلاق مكاتب «حماس» فى الأردن واعتقال ٢٢ من قيادات وأعضاء الحركة. ومن بينهم خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحماس، والناطق الرسمى باسمها إبراهيم غوشة.

وأكدت مصادر قضائية أردنية أن الادعاء العام سيوجه إلى قادة حركة المقاومة الاسلامية (حماس) عدة اتهامات، من بينها:- «إدارة النشاطات العسكرية والتنظيمية والمالية للحركة فى المناطق الفلسطينية وإسرائيل وتوجيهها انطلاقاً من الأراضى الأردنية ، بالمخالفة للقوانين والاتفاقات المبرمة بين الحركة والحكومة الأردنية».

ورغم جهود الوساطة الوطنية والعربية لانهاء الأزمة بين الحكومة وحركة «حماس» إلا انها فشلت حتى الآن فى الافراج عن الموقوفين . وأوردت المصادر معلومات عن اصرار الحكومة على اغلاق مكاتب الحركة وابعاد قادتها عن الاردن كشرط لانهاء الأزمة. وكذلك ربطت العديد من المصادر بين حملة الحكومة على حركة «حماس» وبين موقفها المعارض لعملية السلام القائمة، واشارت إلى أن طرد واعتقال قيادى حركة حماس هو جزء من التنسيق الأردنى- الفلسطينى- الإسرائيلى، وجاء بهدف تلبية المصالح الاستراتيجية المشتركة لتلك الأطراف الثلاثة.

وقد أعلن قادة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» المحتجزين فى سجن «الجويدة» قد أعلنوا فى ١٦ أكتوبر/تشرين الأول إضراب عن الطعام احتجاجا على الظلم الذين تعرضوا له.

على إثر ذلك قام وفد من المنظمة العربية لحقوق الانسان فى الاردن يتألف من الأساتذة نجيب الراشدان رئيس المنظمة وهانى الدحلة أمين سر المنظمة والطبيب رجائى نفاع، بزيارة معتقلى حماس فى سجن الجويدة يوم ١٩ أكتوبر/تشرين الأول الاطلاع على أوضاعهم الصحية بعد اعلانهم الاضراب عن الطعام وللوقوف على أحوالهم بشكل عام .

وقد وجد الوفد الذى قابل خالد مشعل وإبراهيم غوشة ان معنويات المعتقلين عالية وأن أوضاعهما فى السجن حسنة ، ولكن صحتهما أخذت فى التدهور نتيجة الاضراب عن الطعام حيث يقتصر غذاؤهم على الماء

فقط .. وقام الطبيب رجائى نفاع بفحصهما.

وقد ذكر السيدان خالد وإبراهيم أنهما عادا للأردن لانهما أردنيان ومن حقهما العودة الى وطنهما وأنهما يعتبران الاردن وفلسطين وسائر البلاد العربية وطنا لهما . وأنهما حريصان على مصلحة الأردن ولا يمكن ان يقوما بأى عمل يؤثر على مصالحه وأمنه ، وأنهما على استعداد للاستجابة لأى طلب يتفق مع المبادئ والمثل التى يناضلان من أجلها . وأن اضرابهما عن الطعام كان بسبب شعورهما بالظلم الذى لحق بهما من جراء اعتقالهما بدون سبب .. وأن التهمة الموجهة لهما باطلة وغير صحيحة ولا تستند لأساس واقعى أو قانونى . وانهما يطالبان السلطات بالافراج عنهما أو تحديد موعد لذلك أو البدء باجراءات المحاكمة فورا .

وقد شرح الوفد للمعتقلين أنه بذل جهودا مع غيره من الهيئات والمنظمات فى سبيل تأمين الافراج عنهما وان الجهود ستتواصل حتى يتم الافراج عنهما . ولكن المطلوب منهما، حرصا على صحتهما وتمكينهما من القيام بدورهما فى التحرير، ان يعلقا الاضراب عن الطعام لاتاحة الفرصة لهذه الجهود للاستمرار ، ولان تجاوب الحكومة مع هذه الجهود غير مضمون مما يستدعى انتظار عودة جلالة الملك للبلاد .. لأنه وحده القادر على إنهاء هذه الأزمة بعد ان وصلت لهذه المرحلة الدقيقة .

وقد عبرت المنظمة العربية لحقوق الانسان فى الاردن فى بيان لها فى أعقاب الزيارة عن قلقها العميق على صحة الموقوفين واكدت على ضرورة الافراج الفورى عنهم .

.. وصحيفة أردنية تنتقد مطالبة المنظمة بالإفراج عن قادة حماس

تعرضت مطالبة المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالافراج عن قادة حماس – على نحو ما عبرت عنه فى نشرتها السابقة– إلى انتقادات من جانب د. فهد الفانك (جريدة الرأى-١٩٩٩/١٠/٢٩) الذى طالب المنظمة «بعدم التورط فى اتخاذ مواقف وسياسات خلافية وعدم تجاوز القضاء لإى سبب كان» ، كما اعتبر ان مطالبة المنظمة باعادة فتح مكاتب حماس بمثابة «اتخاذ قراراً سياسياً نيابة عن الحكومة الأردنية» .

وقد، أرسل الاستاذ هانى الدحلة عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان « تعليقا » الى جريدة الرأى الأردنية ردا على مقال د. فهد الفانك وجاء فيه:

« قرأت مقال د. الفانك ..وتعليقه على نشرة المنظمة العربية فيما يختص بقضية حماس .. ويقول الفانك ان حصة الأردن تقتصر على قضية حماس ... ورغم ان النشرة الشهرية للمنظمة وكل نشرة تتضمن موضوعا أو أكثر عن الأردن تناولت فيها قضايا كثيرة منها على سبيل المثال / اعتقال عدد من المواطنين من مخيم البقعة وآخرين فى اربد .. وتناولت قضايا نظرتها محاكم أمن الدولة .. بل ان النشرة المتعلقة بشهر آب رحبت فيه بقانون المطبوعات الجديد .

وعندما يقول قائل ان حصة الأردن تقتصر على قضية حماس فهو يخالف الحقيقة . وبخصوص تدخل المنظمة العربية فى القضية .. فالسؤال ، إذا كانت منظمات حقوق الإنسان لا تتدخل عندما يجرى اعتقال قادة حماس وعدد من كوادرها بلغوا العشرين .. فمتى تتدخل وتطلب الافراج عن المعتقلين ؟

.. ان صميم عمل منظمات حقوق الإنسان هو التصدى لأى اعتقال لاسباب سياسية أو فكرية أو عقائدية ، وهى تطالب بالافراج عن المعتقلين سواء كانوا شيوعيين أو اسلاميين أو مستقلين ..

ولذلك فان مطالبة المنظمة العربية بالإفراج عن معتقلى حماس واعادة فتح مكاتبها المرخصة هى مطالبة من صميم اختصاص المنظمة العربية لحقوق الانسان وأى منظمة حقوق إنسان اخرى عربية أو دولية. فلم تكن المنظمة العربية وحدها هى التى طالبت بما طالبت به ، بل كان هناك بيانات العفو الدولية والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان والمركز الفلسطينى .. فلماذا اختار د. الفانك بالتعليق المنظمة العربية لحقوق الإنسان وحدها ؟

أما بالنسبة لنصيحته للمنظمة بعدم تجاوز القضاء .. فهناك سؤال مهم نطرحه عليه وهو « هل من اختصاص رئيس الوزراء التفاوض حول قضية معروضة على القضاء ؟

وإختتم الاستاذ الدحلة تعليقه بالاشارة الى ان المنظمة العربية لحقوق الانسان تمارس عملها ضمن معايير محددة لا تحيد عنها وتقاريرها الشهرية والسنوية تشهد بذلك.

الكويت :

المنظمة تطالب بتشكيل لجنة تقصى حقائق برلمانية فى أحداث الشغب

في أعقاب الأحداث المؤسفة التى وقعت فى ضاحية «خيطان» يومي ٣٠-٣١ أكتوبر/تشرين الأول أصدرت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان «بيانا» أعربت فيه عن بالغ أسفها لتلك الأحداث ومارافقها من أعمال شغب وتخريب واجراءات أمنية متعددة. وأوضح البيان أن الجمعية قامت بالرصد والمتابعة عن كثب لما جرى إذ كانت واعية لحجم المشكلة بتحسسها الدائم لمعاناة بعض قطاعات المجتمع من العمالة الوافدة طلبا للرزق والحياة الكريمة فى الكويت.

وقد سبق للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان قبل حوالي الشهر من تلك الأحداث المؤسفة أن وجهت ثلاث رسائل لكل من وزير الداخلية ووزير الشئون الاجتماعية ووزير الصحة دعتهم فيها إلى بذل قصاري جهودهم لتصحيح الأوضاع اللاإنسانية لحالة بعض قطاعات العمالة الوافدة بالسرعة الممكنة من حيث بيئة السكن والظروف الصحية والاجتماعية.. التى هى مؤشر رئيسي وهام على اسلوب التعامل السئ معهم.

وقد أرجع بيان الجمعية الكويتية الاحداث

الأخيرة وما نتج عنها من تداعيات جسام إلى وجود تكدس كبير لمجموعة من البشر فى ظروف سيئة لا تتناسب مع مستويات المعيشة التى تعرف بها الكويت فى الاوساط الدولية.

وحمل البيان الجهات المختصة مسئولية الكشف عن خبايا قضية الاتجار بالإقامات، واجراء التحقيقات الواسعة والأمنية وعقد جلسات استماع لكافة الأطراف لبيان الحجم الهائل للمخالفات التى تتم فى هذا الموضوع .كما دعا إلى إجراء تحقيق واسع حول الشركات الوهمية التى بدأت بعد التحرير مباشرة بجلب العمالة. و ناشد الحكومة بتشكيل لجنة على مستوى عال لدراسة ما حدث تحديداً وتوضيح مواطن الخلل ومسئولية كافة الأطراف.

من ناحيتها، أصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان «بيانا» بتاريخ ٤ نوفمبر/تشرين الثانى أعربت فيه عن قلقها العميق بشأن الوقائع المؤسفة التى وقعت فى ضاحية خيطان وما تبعها من أحداث شغب وتداعيات .وأكدت المنظمة على أنها اذ تستنكر من حيث المبدأ أى خروج على القانون وقع من جانب الوافدين المصريين فى الكويت ، فإنها ترى أن ذلك لا يبرر ما وقع من تجاوزات الشرطة ، والتى ساهمت فى تفاقم الامور. كما أعربت عن اعتقادها بان الجهود الرامية لاحتواء الازمة ينبغى ان تبحث فيما هو أبعد من وقائعها المباشرة ، الى البحث فى أسبابها وجذورها ، وفى مقدمتها الوضع المزرى الذى يعانى منه العمال المصريون بالكويت ، والناجم عن تلاعب بعض الاشخاص وشركات التوظيف من «تجار الاقامات» الذى « يصل الامر ببعضهم الى استخدام ما يشبه الرق فى استقدام هولاء العمال مقابل أموال ثم رميهم فى الشوارع » على نحو ما صرح به الشيخ صباح الأحمد الجابر النائب الاول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية .

ورغم حرص المنظمة العربية لحقوق الإنسان الشديد على العلاقات بين الكويت ومصر شعبا وحكومة ، فإنها تعتقد أنه لا يجوز أن يكون هذا على حساب إظهار الحقائق كاملة أمام الرأى العام فى البلدين ، بل يظل فى تقدير المنظمة أن اظهار الحقائق هو الوسيلة الصحيحة لاحتواء مثل هذه المشاكل وتقديم العلاج الصحيح لها والحيلولة دون تكرارها فى المستقبل .

كما ناشد بيان المنظمة لجنة الدفاع عن حقوق الانسان فى مجلس الأمة الكويتى لتشكيل لجنة استماع وتقصى للحقائق فى هذه الاحداث لما هو معروف عنها من مواقف مستقلة مشهودة فى العديد من الاحداث وفى مقدمتها «سجن إبعاد طلحة » ، والتى كانت موضع تقدير الرأى العام العربى عامة ودوائر حقوق الإنسان خاصة.

هذا وتجرى المنظمة اتصالاتها بالحكومة الكويتية للسماح لها بابفاد لجنة قانونية لزيارة المحتجزين والوقوف على اضاعهم القانونية.

اتفاق المنظمات غير الحكومية والاتحادات العربية على خطة للدفاع عن القدس

دعا اتحاد المحامين العرب، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وعددا من المنظمات غير الحكومية والاتحادات العربية إلى اجتماع موسع يوم ٢٧ سبتمبر/أيلول الماضى لمناقشة الموقف الراهن فى القدس والأخطار التى تشهدها، سواء نتيجة لممارسات واجراءات الاستيطان والتهويد الإسرائيلى أو الدعايات المضللة للرأى العام العالمى. ومثل المنظمة فى هذه الاجتماعات السفير طاهر شاش المستشار القانونى للمنظمة وقد اتفق الحاضرون على خطة عمل مشتركة تشرف على تنفيذها لجنة شعبية باسم « اللجنة العربية للدفاع عن القدس»واعتبار عام ٢٠٠٠ عاما لقضية القدس، وتقوم اللجنة بالتنسيق مع المنظمات العربية غير الحكومية بحملة إعلامية واسعة لنشر الوعى بأبعاد القضية على المستويات العربية والإسلامية والعالمية والتصدى للمغالطات الإسرائيلية وغيرها وتعريف الرأى العام العالمى بالحقائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية .كما اتفق المشاركون على تجميع المعلومات والبيانات الخاصة بأبعاد قضية القدس، وتكليف هيئة من الخبراء بإعداد وثيقة متكاملة من جميع الجوانب السياسية والقانونية والدينية حول القدس، والدراسات اللازمة للإستعانة بها فى الحملة الواسعة التى تعتزم المنظمات المشاركة القيام بها. وتم تكليف اتحاد المحامين العرب واتحاد الصحفيين بإعداد رسائل مشتركة مع كل الاتحادات والمنظمات العربية الأخرى وتوجيهها إلى المنظمات العالمية واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ توصيات الاجتماع.

كما عقدت لجنة التنسيق للدفاع عن القدس أولى جلساتها بمقر الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب مساء يوم ١٨ أكتوبر الحالي برئاسة الأستاذ فاروق أبو عيسى الأمين العام للاتحاد.وقد استعرض الحاضرون الخطط والبرامج لمواجهة الاجراءات الإسرائيلية لتغير الوضع الديمغرافى لمدينة القدس والمتمثلة فى الاستيطان والتهويد والاستيلاء على الأراضى بالقوة والتعسف فى الاجراءات ضد الفلسطينيين المقدسيين لإجبارهم على ترك أملاكهم ومغادرة المدينة. كما أعلنت لجنة التنسيق تمسكها بالقرارات الدولية التى اكدت بطلان الاجراءات والتشريعات التى أصدرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلى، والتى ترتب عليها خضوع المدينة وسكانها خضوعاً كاملاً لها وطمس المعالم الاسلامية والعربية والمسيحية. بالاضافة إلى وضع خطة إعلامية شاملة تهدف إلى تصحيح الصورة واظهار الحقائق التاريخية .

كما أعد الحاضرون رسالة شاملة أعلنوا فيها الموقف الثابت للمنظمات العربية والإسلامية والمسيحية غير الحكومية تجاه هذه القضية بلغات مختلفة موجهة إلى المنظمات الدولية الحقوقية والمعنية بحقوق الإنسان والشعوب والمحبة للسلام.

المغرب:

المنظمة ترحب بعودة ابراهام سرفاتى إلى البلاد وتناشد السلطات رفع الاقامة الجبرية عن الشيخ عبد السلام ياسين

فى خطوة ايجابية من شأنها تعزيز الاجراءات التى تتخذها السلطات المغربية من أجل طي ملف إنتهاكات حقوق الإنسان نهائياً، أصدر العاهل المغربي الملك محمد السادس «أمراً ملكيا» يقضى بالسماح للمعارض المغربى إبراهام سرفاتى بالعودة إلى البلاد بعد ثمانية أعوام قضاها فى المنفى الاجباري فى فرنسا.

وقد أعرب سرفاتى عقب عودته إلى البلاد يوم ٣٠ سبتمبر/أيلول الماضي عن ترحيبه بالمبادرة الملكية بالسماح له بالعودة إلى البلاد، وأبدى تفاؤله بالتغييرات التى تشهدها البلاد بإتجاه «تعزيز الديمقراطية والقانون واحترام حقوق الإنسان».

وكان ابراهام سرفاتى، وهو زعيم حركة «إلى الامام» اليسارية، قد أمضى ١٧ عاماً فى السجن خلال الفترة ما بين (١٩٧٢-١٩٩٠) بسبب مواقفه السياسية المعارضة للملك الراحل الحسن الثانى، وقامت وزارة الداخلية بإبعاده عن البلاد إثر الافراج عنه فى العام ١٩٩٠ بحجة «انه برازيلى الأصل وليس مغربياً».

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ ترحب بالقرار الملكى بعودة إبراهام سرفاتي إلى البلاد، فإنها تناشد السلطات المختصة بإتخاذ اجراءات وتدابير شاملة لطي ملف انتهاكات حقوق الإنسان نهائيا، وذلك بإطلاق سراح باقي المعتقلين السياسيين وتعويض أهالي ضحايا الاختفاء القسرى.

وكذا تناشد المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات رفع الاقامة الجبرية عن الشيخ عبد السلام ياسين (٧١ سنة) زعيم جماعة «العدل والاحسان» المحظورة الذى يعيش رهن الاقامة الجبرية فى منزله منذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٩.

تونس:

المنظمة ترحب بالافراج عن خميس قسيلة نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الترحيب القرار الصادر عن السلطات التونسية يوم ٢٢ سبتمبر/ايلول الماضى بإطلاق سراح السيد خميس قسيلة نائب رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وعضو مجلس ادارة المعهد العربى لحقوق الإنسان.

وكان السيد قسيلة يقضى عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات صدرت بحقه فى ٢٩ سبتمبر/ايلول ١٩٩٧ بتهمة «حث السكان على خرق قوانين البلاد ونشر أخبار زائفة عن سوء نية»، وذلك فى اعقاب اصداره «بياناً» للرأي العام يحتج فيه سلميا علي الانتهاكات التى يتعرض لها هو وأسرته من خلال المراقبة، والمضايقات الأمنية ويعلن فيه الدخول فى إضراب مفتوح عن الطعام.

وقد سبق اطلاق سراح قسيلة ، اصدار عفو رئاسى خاص بحق رؤوف الشماري- شقيق السيد خميس الشماري المعارض والنشط فى مجال حقوق الإنسان- أُعفي بمقتضاه من قضاء عقوبة السجن لمدة سنة بتهمة «قذف السلطات العمومية». كما أصدر الرئيس التونسى عفوا آخر شمل أربعة عناصر سبق تورطهم فى قضايا متصلة بحزب «أصولى» محظور، وخرجوا من السجن.

والمنظمة إذ ترحب بإطلاق سراح خميس قسيلة، فإنها تناشد السلطات التونسية بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين.

الكويت:

وزارة العدل توضح للمنظمة ملابسات وفاة سجين كويتى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بتاريخ ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول الماضي رداً من وزارة العدل الكويتية بشأن الشكوى التى أرسلتها المنظمة إلى الوزارة بخصوص السجين خلف علوان المالكي التى زعمت أسرته بأن قتل فى السجن ،كما تم الاعتداء على أفراد من أسرته.

وقد أفادت الشكوى بأنه وفقاً لإفادة النائب العام المؤرخة ١٦ أكتوبر /تشرين الأول ١٩٩٩ فإن السجين المذكور كان قد اتهم فى الجناية رقم (٩١/٧٣٠-١٩٩١/٧١ عرفى) بإرتكاب جريمة «إعانة العدو خلال فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت»، وقضت المحكمة العرفية فى ١٩ يونيو/حزيران ١٩٩١ عليه بالسجن المؤبد ثم صدر أمر الحاكم العرفي فى ١٩٩١/٦/٢٥ بتخفيف العقوبة إلى الحبس خمسة عشر عاماً. وأنه أثناء وجوده فى السجن ساءت حالته الصحية فنقل إلى مستشفى «الفروانية» بتاريخ ١ فبراير/شباط ١٩٩٩ وظل بها إلى أن توفى وفاة طبيعية فى ٢١ فبراير/شباط ١٩٩٩ حسبما هو ثابت فى التقرير الطبى الخاص بحالته. كما نفت الوزارة وجود معلومات أو بيانات تشير إلى اعتقال أى من أفراد أسرة المتوفى أو الاعتداء عليهم.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان إذ ترحب برد وزارة العدل الكويتية على شكوى المنظمة، فإنها تأمل أن يستمر مثل هذا التعاون المثمر من أجل تعزيز حالة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فى البلاد.

.. والافراج عن الكاتب أحمد البغدادى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بإرتياح بالغ المرسوم الأميرى الصادر يوم ١٨ أكتوبر/تشرين الأول بإعفاء الكاتب الكويتى د. أحمد البغدادي، استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت، من تنفيذ باقى عقوبة السجن لمدة شهر مع النفاذ الذى صدرت بحقه يوم ٥ سبتمبر/ايلول الماضي بتهمة «الاساءة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم». وكان البغدادي قد بدأ في تنفيذ العقوبة يوم ٧ سبتمبر/ايلول الماضي حيث أودع سجن«طلحة» ولكنه لم يمكث هناك سوى ثلاثة أيام فقط نقل بعدها إلى إحدى

المستشفيات، إثر تدهور حالته الصحية بسبب إضرابه عن الطعام إحتجاجاً على الحكم الصادر بحبسه.

جاء الحكم الصادر ضد الكاتب أحمد البغدادي ضمن اجراءات قضائية استهدفت بعض الكتاب والأدباء الكويتيين بتهمة «الاساءة إلى الاسلام»، شملت الكاتب د. شملان العيسى الذى استدعى للنيابة العامة للتحقيق معه بشأن «مقال» كتبه يوم ٤ سبتمبر/ايلول الماضى رفض فيه فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية فى الكويت. كما حددت المحكمة الكلية يوم ١٠ نوفمبر/تشرين الثانى القادم موعداً نهائياً للنطق بالحكم ضد الكاتبتين الكويتيتين ليلى العثمان وعاليه شعيب فى الدعوى المرفوعة ضدهما بتهمة «نشر روايات تمس الاخلاق العامة». وتفرض المادة (١١١) من قانون الجزاء الكويتى عقوبة الحبس ضد كل «من أذاع بإحدى الطرق العلنية آراء تتضمن سخرية أو تحقيراً أو تصغيراً لدين أو مذهب».

وكانت تلك الاجراءات القضائية قد أثارت جدلاً شديداً داخل الكويت بين الاتجاهين «الإسلامى» و «الليبرالي» حول الحدود التى يجب أن يقف عندها القانون فى تجريم الكتابات الصحفية والأعمال الأدبية. فقد شن «الاتجاه الاسلامي» حملة هجوم قوية على التيار الليبرالي واتهمه بالجرأة على الاسلام ورموزه باسم حرية الرأى والتعبير، ودافع عن حق المجتمع فى فرض عقوبات سالبة للحرية ضد كل من ينتقد ثوابت العقيدة الإسلامية، وأكد على أن الأعمال الأدبية والفكرية يجب أن تحترم القيم الاخلاقية التى حددها الإسلام. بينما شدد الاتجاه الليبرالى على رفض مبدأ تطبيق العقوبات سالبة للحرية ضد أصحاب الرأى ورجال الصحافة مهما كانت درجة الاختلاف مع آرائهم، وأكدوا على ضرورة الاكتفاء بعقوبة الغرامة.

وقد أصدرت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان «بياناً» أكدت فيه احترامها الكامل لأحكام القضاء الكويتى، إلا أنها أعربت عن موقفها الثابت إزاء إدانة حبس الصحفيين والكتاب فى قضايا النشر بإعتباره وسيلة قمعية من شأنها التضييق على حرية الرأى والتعبير. كما دعت جمعية الصحافيين الكويتية أمير الكويت «التدخل لإلغاء إدانة الاستاذ البغدادي بموجب السلطة التى يمنحه اياها الدستور».

والمنظمة إذ ترحب بالافراج عن الكاتب أحمد البغدادي، فإنها تطالب بإلغاء كافة النصوص التشريعية التى تفرض عقوبات سالبة للحرية ضد الصحفيين وأصحاب الرآى.

..واغلاق صحيفة «السياسة» لمدة خمسة أيام بقرار إداري

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ القرار الصادر عن مجلس الوزراء الكويتى بتاريخ ١٧ اكتوبر/تشرين الأول بإغلاق صحيفة «السياسة» لمدة خمسة أيام تبدأ من ١٨ أكتوبر/تشرين الأول، وذلك حسبما ذكرت المصادر الرسمية بسبب «مانشرته الصحيفة من مس وتطاول على الذات الأميرية ومسند الامارة، والاضرار بالمصلحة الوطنية العليا». ويتعلق سبب الاغلاق بالتصريحات التى نشرتها الصحيفة يوم ١٦ اكتوبر/تشرين الأول على لسان أحد قيادات الحركة «السلفية» يتهم فيها القيادة السياسية بأنها خضعت لضغوط الادارة الأمريكية ، وأصدرت فى مايو/آيار الماضي قراراً بمنح المرأة الكويتية حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الأمة(البرلمان).

وانطلاقاً من موقفها الثابت بشأن إدانة وقف أو تعطيل أو إغلاق أو مصادرة أية صحيفة أو مطبوعة بدون صدور حكم قضائى مسبب، خاطبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات الكويتية من أجل احترام التزاماتها الدولية بموجب تصديقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية الذى يحظر على الدول الاطراف تقييد حرية الصحافة بقرارات إدارية.

اليمن: وقف صحيفة الشورى بقرار من وزير الإعلام

فى اجراء من شأنه التضييق على ممارسة حريات الصحافة والرأى والتعبير فى اليمن، أصدرت وزارة الاعلام «أمراً» إلى مطبعة «الاوقاف» بإحتجاز العدد رقم ٣٣٢ من صحيفة «الشورى» الناطقة بلسان «اتحاد القوى الشعبية» والصادر يوم ١٩ سبتمبر/ايلول الماضي، كما ألزمت المطبعة بعدم طباعة أية أعداد قادمة من الصحيفة، وذلك تنفيذا للقرار الصادر عن وزير الاعلام فى فبراير/شباط ١٩٩٩ بإيقاف الصحيفة، والذى أيدته محكمة الاستئناف فى حكمها الصادر يوم ١٦ سبتمبر/أيلول.

وتجدر الاشارة إلى أن وزير الاعلام اليمنى كان قد أصدر قرارين بإيقاف صحيفة «الشورى»، الأول بتاريخ ١٨ مايو/آيار ١٩٩٨ ويقضي بإيقاف الصحيفة بحجة تغيير هيئة تحريرها دون اشعار وزارة الاعلام. أما القرار الثانى فصدر فى ٢٥ فبراير/شباط ١٩٩٩ ويقضى بإغلاق الصحيفة لصدور صحيفة أخرى تحمل نفس الاسم. وقد طعنت إدارة صحيفة «الشوري» فى القرار الأول وتم الغاؤه من قبل محكمة الأمور المستعجلة، كما ألغى القرار الثانى من قبل محكمة غرب الأمانة بالعاصمة.

ولكن وزارة الاعلام طعنت فى الحكمين السالفيين أمام محكمة الاستئناف، التى قضت يوم ١٦ سبتمبر/أيلول الماضي بإلغاء الحكمين وتأيدها لقرار وزير الاعلام بإغلاق الصحيفة والزامها بمصاريف الدعوة.

ورغم أن المنشور رقم (٧) الصادر عن المحكمة العليا باليمن ينص على عدم تنفيذ الاحكام الاستئنافية المطعون فيها بالنقض إلا بعد الفصل فيها نهائيا من قبل المحكمة العليا، وهو ما يعنى غل يد وزارة الاعلام عن اغلاق صحيفة الشورى لحين تأييد الحكم من قبل محكمة النقض، إلا أن الوزارة سارعت، بالمخالفة لاحكام القانون، بتنفيذ

قرار وزير الاعلام الصادر بإغلاق الصحيفة.

وقد استنكرت مختلف القوى السياسية والحزبية المعارضة ودوائر حقوق الإنسان الوطنية والعربية قرار اغلاق الصحيفة بوصفه اعتداءً على حرية الرأى والتعبير وعلى استقلال السلطة القضائية، وطالبت السيد رئيس الجمهورية بالتدخل العاجل من أجل إلغاء قرار اغلاق «الشوري».

وقد ناشدت المنظمة السلطات اليمنية إلغاء قرار إغلاق الشوري احتراما لالتزاماتها الدولية بموجب تصديقها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

..وتوقيف وملاحقة صحفيين لنشر مقالات معارضة لسياسة الحكم

تلقت المنظمة شكوى تفيد أن قوات الأمن اليمنية قامت يوم ١٢ أغسطس/آب الماضى بإعتقال الصحفى جمال أحمد عامر المحرر بصحيفة «الوحدوى»، وذلك لنشره مقالا معارضا لسياسة الحكم.

وقد تزامن هذا الاجراء مع واقعة القبض على المراسل الصحفى على يوسف على، ومحاولة اختطاف الأستاذ حسن الحدينى رئيس تحرير صحيفة «الأسبوع».

وتطالب المنظمة السلطات اليمنية بالإفراج عن الصحفيين المعتقليين، والكف عن ملاحقه رجال الصحافة والإعلام مراعاة لما تقضى به وثائق حقوق الإنسان، التى التزمت بها الحكومة اليمنية، من كفالة حريات الصحافة الرأى والتعبير.

جيبوتى :

اعتقال موسى ادريس مرشح المعارضة فى الانتخابات الرئاسية السابقة على صلة بممارسة حرية الرأى والتعبير

تلقت المنظمة ببالغ القلق امعلومات الواردة بشأن قيام السلطات الأمنية الجيبوتية يوم ٢٣ سبتمبر/أيلول الماضي باعتقال السيد موسى أحمد ادريس مرشح المعارضة الوحيد فى الانتخابات الرئاسية التى شهدتها البلاد فى ابريل/نيسان الماضي. وأوردت المصادر انه سيحال للمحاكمة بتهمة نشر معلومات تمس «معنويات القوات المسلحة».

وطبقا للمعلومات الواردة، تجمع عدد من المناصرين للسيد ادريس أمام منزله للحيلولة بين قوات الشرطة ودخول المنزل للقبض عليه، وقد حدثت مواجهة بين الطرفين استخدمت فيها قوات الشرطة الغاز المسيل للدموع، مما أ سفر عن اصابة عدد من المناصرين.

وجاء القبض على السيد ادريس مدير صحيفة «لوتان» المعارضة على صلة بنفس القضية التى حوكم فيها ضد السيدان: على ميدل عيسى رئيس هيئة أركان الجيش السابق وضاهر أحمد فرح رئيس تحرير صحيفة «التجدد» بالسجن بين ٨و١٢ عاما مع النفاذ، بسبب انتهاكهما قانون الصحافة والمساس بمعنويات الجيش ، حيث قاما بنشر «مقال» فى صحيفة «لوتان» حملت توقيعهما تضمن تصريحات لاعضاء الجنح المتشدد «لجبهة اعادة الوحدة والديمقراطية» جاء فيها انهم « اسقطوا مروحية للجيش فى مطلع اغسطس/أب الماضى»..وفى ١٦ سبتمبر/أيلول الماضى رفع البرلمان الجيبوتى الحصانة البرلمانية عن موسى أدريس بهدف التمكن من القبض عليه ومحاكمته بالتهم نفسها بصفته مديراً للصحيفة.

والمنظمة إذ تعتبر هولاء المتهمين من سجناء الرأى ، فانها تناشد السلطات المختصة الافراج الفورى عنهم وكفالة حقهم فى ممارسة حرية الرأى والتعبير .

السودان :

المنظمة تعرب عن قلقها من الايقاف المتكرر للصحف السودانية

أعربت المنظمة العربية عن بالغ قلقها إزاء التوقف المتكرر للصحف السودانية، وذلك بعد أن أصدر رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٩/٩/١٦ قراراً بإيقاف جريدة «الرأى الآخر » بالمخالفة لاحكام الدستور والمواثيق الدولية التى التزم السودان بها.

وجاء هذا القرار بعد أن تعرضت نفس الصحيفة مع صحيفتى «الرأى العام» و«الأنباء »للإيقاف بتاريخ ١٩٩٩/٩/١ لمدد تراوحت ما بين يوم واحد إلى اسبوع بقرار ادارى من المجلس القومى للصحافة والمطبوعات.

ويعتبر إيقاف الصحف بموجب قرارات صادرة عن جهات إدارية مخالفة للدستور الذى وضعته الحكومة وكذلك المواثيق والعهود الدولية التى تحظر وتمنع تعطيل الصحف أو وقفها أو حظرها إلا بموجب قرار قضائى مسبب، وذلك حرصاً على كفالة حرية الرأى والتعبير وضمان إستقلال الصحفيين فى اداء مهنتهم.

وقد ناشدت المنظمة الحكومة السودانية الإلتزام بالدستور والعهود الدولية التى إلتزمت السودان بها خاصة المادة (١٩) من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتى تكفل حرية الرأى والنشر والتعبير.

.. واعتقال مواطن وتعذيبه

تلقت المنظمة شكوى تتضمن قيام المخابرات العسكرية السودانية باعتقال السيد محمد هلال الذى عاد إلى البلاد فى بداية عام ١٩٩٨ استجابة للنداء الرئاسى الصادر العام السابق.وتفيد الشكوى أن المذكور قضى اسبوعين فى المعتقلات تعرض خلالها للتعذيب الذى نتج عنه إصابته بعدة إصابات

وطالبت المنظمة السلطات السودانية بالتحقيق فى الشكوى، ومجازاة المسئولين عن هذه الانتهاكات فى حالة ثبوتها.

..والمنظمة تتلقى رداً من المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان بشأن وفاة مواطن برصاص ضابط شرطة

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان «رداً» من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشأن الشكوى التى أرسلتها المنظمة إلى

السلطات السودانية بتاريخ ١٠ أكتوبر/تشرين الأول حول وفاة المواطن النور أحمد على(١٩ سنة) الطالب بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، برصاص ضابط الأمن السوداني عبد الرحيم الفقى.

أفاد الرد أن المذكور كان ضمن المنتسبين لجهاز الأمن الداخلي وكان يعمل بالحراسة مع آخر فى موقع يتبع الجهاز، وبتاريخ ١٩٩٩/٩/١٣ حضر المذكور إلى مكان عمله وهو فى حالة هياج شديد وقام بتهشيم الزجاج والأبواب فى مكان عمله فتم اقتياده إلى مستشفى الشرطة. وجاء فى التقرير الطبى ان المذكور يعاني من اضطرابات نفسية وتم تسليمه إلى ذويه.

وبتاريخ ١٩٩٩/٩/١٤ حضر المذكور إلى رئاسة جهاز الأمن مستلاً سيفاً وهددكل من يقابله حتى تمكن من دخول إحدى إدارات الجهاز وتعامل معه الحرس المسئول بكل السُبل الممكنة لتسليم نفسه إلا أنه حاول ضرب الحرس بسيفه ، فما كان من أحد أفراد الحرس إلا أن أطلق عدة أعيرة نارية فى الهواء فأصابته إحدى الطلقات فتوفى بعد نقله إلى المستشفى. وقد تم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية بإشراف النيابة وسلمت الجثة لذويه بأمر النيابة بعد التشريح

وفيما رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان برد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان فقدطالبت السلطات السودانية المختصة بالكشف عن طبيعة الاجراء ات القانونية التى تم اتخاذها وهل شملت إجراء تحقيقات مستقلة حول أسباب وظروف الوفاة.

.....

فلسطين :
اعتقال صحفى بسبب نشره مقالا معارضاً لسياسة الحكم

كما تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تتضمن أن أجهزة الأمن فى مدينة رام الله قامت فى ١٥ سبتمبر/أيلول الماضى باقتحام دار الكتب والثقافة العربية وألقت القبض على الصحفى ماهر الدسوقى من سكان البيرة بسبب نشره «مقالاً» ينتقد فيه بعض ممارسات السلطة الوطنية الفلسطينية .

وتطالب المنظمة العربية لحقوق الإنسان السلطات الفلسطينية بالإفراج عن الصحفى المعتقل أو سرعة إحالته لمحاكمة عادلة فى حالة ثبوت تهمة محددة ضده.

.....

لبنان :
الأمين العام للمنظمة يثير قضية مارسيل خليفة مع رئيس الحكومة

بدأت يوم ٣ أكتوبر/تشرين الأول الماضي محاكمة الفنان مارسيل خليفة أمام القضاء الجزائي اللبناني بتهمة « تحقير المشاعر الدينية » لأنه قام بتلحين قصيدة « أنا يوسف يا أبي » للشاعر الفلسطيني محمود درويش فى العام ١٩٩٥ والتي تتضمن مقطعا من آية قرآنية . ويواجه مارسيل خليفة فى حالة ادانته حكما بالحبس لمدة تتراوح ما بين ٦أشهر و٣ سنوات .

وقد سبق لقاضي التحقيق الأول فى بيروت أن أحال الفنان المذكور للمحاكمة بذات التهمة فى العام ١٩٩٦ ، إلا ان رئيس الحكومة السابق رفيق الحريرى أسقط التهمة. ولكن أثار قاضي التحقيق القضية من جديد فى منتصف العام الحالي، وحدد لها جلسة ٣أكتوبر/تشرين الأول الماضي ، حيث قرر القاضي الجزائي تأجيلها لجلسة أول ديسمبر/كانون الأول القادم لاطلاع المحامين على ملف القضية .

وتجئ احالة مارسيل خليفة للمحاكمة بتهمة تحقير « المشاعر الدينية » على خلفية الجدل الذى لا ينقطع على الساحة العربية حول « حدود الابداع الفنى والأدبى والفكرى عندما يتعلق الأمر بثوابت العقائد الدينية » وعمق من حدة الجدل المثار فى الحالة اللبنانية أن مفتي البلاد كان قد أصدر فتوى بتحريم « التلحين الغنائي للقرآن ». حيث ينادى تيار قوي داخل الأوساط الإسلامية (السنية والشيعية) بضرورة محاكمة مارسيل خليفة لأجل إرساء مبدأ عدم المساس العقائد الدينية، وفى حين لا ينكر التيار الآخر (صاحب الاتجاهات العلمانية) ضرورة إحترام الثوابت الدينية إلا انه أشار إلى أن المرجعية التى يتعين محاكمة مارسيل على أساسها هى الدستور اللبناني الذى يؤكد على حرية الإبداع والرأى والتعبير، وأن مناط التجريم والعقاب هو توافر شرط العمد أو قصد الاساءة والتحقير للمشاعر الدينية ، وهو شرط غير متوافر فى قضية مارسيل خليفة.

هذا وقد أثار أ. محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان قضية الفنان مارسيل خليفة مع السيد سليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية أثناء زيارته الأخيرة لبيروت، وناشد الحكومة التدخل من أجل اغلاق ملف المتابعة القضائية للفنان المذكور اتساقا مع تراث لبنان الدينى والثقافي المتسامح والرافض للتعصب. كما عقد الأمين العام مؤتمراً صحفياً جدد فيه موقف المنظمة الثابت من الاحترام الكامل للثوابت الدينية واستقلال السلطة القضائية ولكنة أكد رفض المنظمة للجوء إلىٰ العقوبات السالبة للحرية فى مواجهة الرأى والتعبير والابداع أيا كانت درجة الاختلاف معه، وطالب بضرورة اغلاق ملف المتابعة القضائية لمارسيل خليفة نهائيا.

.....

إسرائيل :
الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية فى شهر سبتمبر/ أيلول

لاتزال سلطات الاحتلال الإسرائيلى ماضية فى اعتداءاتها وانتهاكاتها المستمرة لكافة مواثيق حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، حيث شهد شهر سبتمبر/أيلول مقتل مواطنين فلسطينيين برصاص جنود الاحتلال، هما :أكرم علقم من بيت لحم ومحمود هاشم من منطقة نابلس، وإصابة ٢٧ مواطنا.فى أماكن متفرقة، كما قامت بإعتقال ٥٧ مواطنا فلسطينيا.

وقامت سلطات الاحتلال بمصادرة ١٧٤١ دونما من الأراضى الفلسطينية، وأعلنت بدء تنفيذ خططها الاستيطانية فى المزرعة الشرقية فى رام الله، وتوسيع مستوطنة المواصى، والبناء فى رأس العامود وكفار داروم وقرب قبلان فى نابلس وإقامة منطقة صناعية فى منطقة الخليل، وتوسيع مستوطنة بنى حيفار. والواقع أنه مع بدء الحديث عن مفاوضات الوضع النهائى تسارعت وتيرة الاستيطان فى كل مكان .كما قامت سلطات الاحتلال بهدم ثلاثة منازل فى الولجة والقدس ووجهت إنذارات لإخلاء منازل أخرى فى مناطق متفرقة، واقتلعت ٢١٦٥ شجرة مملوكة لمواطنين فلسطينيين .كما استولت إسرائيل على ٢٠٠ ألف قطعة أثرية فلسطينية وقامت بتلويث مياه الشرب فى الخليل.

هذا، وتواصل إسرائيل ممارساتها فى تعذيب السجناء وسوء معاملتهم، الأمر الذى دفع السجينات فى سجن «بيفي تيرزا » إلى رفض مغادرة زنزانتهن خلال فترة الراحة القصيرة ، التى حددتها سلطات السجن بساعتين يوميا ، والمكوث فى الزنزانات طوال الوقت والإضراب عن تناول الطعام، احتجاجا على المعاملة الجائرة من قبل إدارة السجن.

العراق:

ازدياد نسبة الوفيات بين الاطفال وكبار السن

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان إحصاءات عن الوضع الخطير فى العراق والمترتب على الحصار والمقاطعة المفروضين على الشعب العراقى منذ العام ١٩٩٠ ، مما أدى إلى نقص الدواء وسوء التغذية .

وتفيد هذه الإحصاءات أن وفيات الأطفال بسبب الإسهال زادت فى الفترة من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٩ بنسبة ٢٠١٨٫٨ ٪، وبسبب أمراض الجهاز التنفسى وذات الرئة بنسبة ٢٤٢٢٫٦ ٪، وبسبب سوء التغذية بنسبة ٣١٥١٫١ ٪.

كما زادت نسبة الوفيات لكبار السن فى تلك الفترة إلى ٣٥٠٫٦ ٪ بسبب أمراض القلب وضغط الدم، وبنسبة ٥٨١٫٤ بسبب داء السكر ، و٤١٥٫٥ ٪ بسبب الأورام الخبيثة .

فرنسا :

اضطهاد الشرطة الفرنسية لمواطن مصرى وعدم تمكينه من استرداد ممتلكاته

تلقت المنظمة شكوى من الدكتور أشرف مدحت إبراهيم صبرى، الطبيب المصرى الذى كان يقيم فى فرنسا، تتضمن أن الشرطة الفرنسية دأبت على اضطهاده وملاحقته بتحريض من زوجته الفرنسية السيدة ماريا ستيفنس، وقد قامت السلطات بإبعاده من فرنسا دون أن تمكنه من استرداد أمواله وممتلكاته فيها.

وطالبت المنظمة السلطات الفرنسية بالتحقيق فى الشكوى وتمكين الشاكى عن استرداد تلك الأموال والممتلكات.

سوريا :

استمرار سجن أعداد كبيرة من الفلسطينيين والأردنيين على خلفية انتمائهم لمنظمة التحرير الفلسطينية

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان معلومات تفيد أن أعداد كبيرة من الفلسطينيين والأردنيين لايزالوا محتجزين فى السجون السورية منذ سنوات طويلة بدون توجيه اتهامات محددة اليهم، وذلك على خلفية انتمائهم لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد قامت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بإرسال مالديها من معلومات بشأن هؤلاء السجناء إلى السلطات السورية، وطالبتها بالإفراج عن المذكورين وخاصة من قضى منهم فترات طويلة فى السجون أو محاكمتهم أمام محكمة منصفة ومستقلة فى أسرع وقت ممكن عن أية تهم محددة تثبت فى حقهم.

.. واعتقال قيادي بحزب الاتحاد الشعبى الكردى دون توجيه إتهام إليه

كما تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى أخرى تتضمن أن جهاز الأمن السياسى السورى قام فى ٢٥ أبريل/نيسان الماضى بإعتقال السيد مصطفى جمعة، أحد قيادات حزب «الاتحاد الشعبى الكردى» فى سوريا، وذلك دون توجيه إتهام إليه أو تقديمه إلى المحاكمة.

وطالبت المنظمة السلطات بالإفراج عن المعتقل المذكور أو تقديمه لمحاكمة عادلة فى حالة ثبوت تهمة محددة ضده.

العراق/ مصر:

وقف ترحيل المواطن العراقى فاضل صابر البياتي

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان اخطارا من مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالقاهرة بشأن الشكوى التى كانت المنظمة قد أرسلتها إلى المفوضية والمتعلقة بقيام جهات الأمن المصرية يوم ٢٧ سبتمبر/ايلول الماضي بإعتقال المواطن العراقي فاضل صابر البياتى (وينتمى إلى المعارضة العراقية) وذلك بتهمة الدخول غير المشروع للأراضى المصرية، وقامت السلطات المصرية بترحيل المذكور إلى ميناء «نويبع» تمهيدا لتسليمه إلى السلطات الأردنية. وقد طالبت المنظمة من المفوضية التدخل لوقف ترحيل المذكور خشية تسليمه للسلطات العراقية مما يعرض حياته وسلامته للخطر.

وقد أفاد اخطار المفوضية بأنها تدخلت لدى السلطات المصرية على وجه السرعة ونجحت فى وقف ترحيل المواطن فاضل البياتى إلى الأردن.

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان تثمن جهود المفوضية السامية لشئون اللاجئين وتقدر الإستجابة السريعة للحكومة المصرية.

النزاع والسلام والتعاون من أجل التنمية على اعتاب القرن ال٢١

الكتاب الهام من الاصدارات الدورية للجنة مساعدة التنمية وهى إحدى لجان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. ومهمة اللجنة تنمية التعاون لمنع نشوب نزاع وإعادة البناء بعد حل النزاع، ولذلك فقد أنشأت قوة عمل فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥ لدعم برنامج عمل يستهدف إبراز العلاقة بين النزاع والسلام والتعاون من أجل التنمية فى مختلف البلدان.

ويعبر هذا الكتاب الهام عن الدروس المستفادة فى ميدان العمل الفعلى للجنة وتطبيق البرنامج ونشاط قوة العمل، وأهمها مايلى:

١- هناك إجراءات وقائية لمنع نشوب أى نزاع ، وتنفيذ أنشطة بناء السلام والمصالحة ومعالجة جذور الصراع وذلك بدعم الاستقرار والسلام الاجتماعى واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والقانون والتنمية الاجتماعية، وادماج الفئات المهمشة ومراعاة الأمان البيئى كمؤثر حيوى فى النزاع، ويتمثل فى عدم عدالة التوزيع أو تدهور ونضوب الموارد الطبيعية.

٢- ان عملية بناء السلام تعتمد على مبادئ أساسية منها :أسلوب الحكم الجيد، دعم المجتمع المدنى، احترام حقوق الإنسان والمشاركة، ودعم التطور الديمقراطى واللامركزية، ودعم أنظمة الأمن والعدالة والنظام القضائى وإصلاح نظام الشرطة بالتدريب على حقوق الإنسان.

ان تطبيق المبادئ السابقة يدعم امكانيات التعايش السلمى وتبادل الحوار والمصالحة بين جماعات المجتمع المدنى، خاصة بالتركيز على جماعات المرأة والجمعيات التقليدية، وأهمية ضمان تدفق المعلومات والتعليم.

٣- ان دراسة طبيعة وتفاعلات الصراع والعوامل المساعدة له أمر ضرورى لتفادى الفجوة الزمنية بين الانذارات الأولى للصراع ورد الفعل الحركى لمواجهته، بدءاً من المساعدات الطارئة لضحايا هذا النزاع ، ثم عمليات إعادة الاعمار والتنمية .

٤- فى مواجهة النزاع يجب أن تراعى الجهات والدول المانحة التنسيق لتحديد الأهداف الاستراتيجية للمساعدة ، وتحليل الموقف المالى والاقتصادى والاجتماعى فى ضوء الموارد المتاحة، والمخاطر المحتملة التى تمثلها الأوضاع الأمنية . و من الضرورى ترتيب أولوية الأهداف لتوزيع بنود ميزانية المساعدة (خدمات اغاثة غذائية ، صحة، تعليم، خدمات ادارية وتعاون فنى، بنية تحتية) .

وكذلك يجب على هذه الجهات تبادل المشورة مع الحكومة المحلية فى حالة وجودها ومع المنظمات غير الحكومية .

ومن صور هذا التنسيق الجماعى بين وكالات الأمم المتحدة فى مجالاتها المختلفة، العلاقة الوثيقة بين لجنة مساعدة التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى لتشكيل فريق إدارة أزمة محلي لتنسيق المساعدة وتعزيز اللحظة المناسبة للتحول من مساعدات الاغاثة إلى مساعدة التنمية فى مختلف البلدان.

٥- تستدعى جهود الانعاش بعد انهاء النزاع استعادة كفاءة عمل الادارة الاقتصادية ، وتهيئة البنية التحتية واعطاء دفعة للاصلاح الاقتصادى وخلق فرص عمل جديدة، مما يشكل ضغوطاً على الميزانية تستوجب تعبئة جهود المستثمرين، وبناء الثقة وكبح جماح التضخم. وتشكل استعادة الأمن وحكم القانون والموسسات الشرعية وتحسين الأمن الغذائى والخدمات، خاصة التعليم والصحة، نقاط انطلاق أولية لإنجاح تلك الجهود .

ويجب عند تنفيذ البرامج مراعاة التوافق التام مع الواقع الجغرافى والديموجرافى، والربط بين المبادرات المحلية والسياسات القومية ، وبين جهود التنمية والتمويل المتاح مع عمليات إعادة توطين اللاجئين ، وإدماج المحاربين السابقين وتأهيلهم وعلى وجه الخصوص الأطفال المحاربين، وتشجيع جهود نزع السلاح بحوافز مادية وتطهير حقول الالغام.

٦- عرض بعض تطبيقات لصور المساعدة الانسانية فى كمبوديا وسيراليون وانجولا، ومالى واوغندا واثيوبيا و وجنوب افريقيا وافغانستان . وقد اثبتت محصلتها ضرورة وضع نمط للتحرك فى مواجهة الأزمات متفق عليه فيما بين منظمات الاغاثة الدولية والمنظمات غير الحكومية.وأهم عناصره منح أولوية مطلقة للاعتبارات الانسانية بصرف النظر عن الجنس أو الديانة، وتحديد الأولويات حسب الحاجة وليس لأى أهداف سياسية أو دينية. والنهج المستقل للمنظمات غير الحكومية عن أدوات السياسة الخارجية الحكومية واحترامها للثقافة والتقاليد السائدة. ومحاولة بناء أسلوب مواجهة للأزمة بناء على الامكانيات المحلية مع استهداف تقليل احتمالات تكرارها واستعداد المنظمات غير الحكومية للمحاسبة من جانب المنتفعين والمانحين.

كما اثبتت التجارب أيضاً أهمية الاحاطة بالابعاد الداخلية للنزاعات المتزايدة ، وذلك من خلال التدخلات الاقليمية لما يثيره من حساسية أقل من التدخلات الخارجية الدولية. وبالتالى تبرز أهمية دورالمنظمات الأقليمية أو مايسمى (حوار الجنوب مع الجنوب)، وماتضمنه المشاركة فى وضع الخطط من فعالية أكبر للتنفيذ والالتزام.

وفى غالب الاحوال لا يستدعى الأمر تدخل سلطات دولية أوسع مالم تتسم السياسات الاقليمية بالتميز، وبناء على ذلك يجب على الجماعة الدولية تشجيع ومساعدة المنظمات الاقليمية بالتمويل والمساعدة الفنية والتقنية والخبرات فى أساليب منع النزاع ومواجهة الأزمات واعادة بناء السلام وفقاً للخطوط العامة من المبادئ والأولويات التى اثبتت كفاءتها من خلال خبرة الجماعة الدولية.

إعلام حقوق الإنسان وتحديات المستقبل

أصدر البرنامج العربى لنشطاء حقوق الإنسان كتابا بعنوان «اعلام حقوق الإنسان وتحديات المستقبل» وهو عبارة عن توثيق لمؤتمر «الآلية الاعلامية لحركة حقوق الإنسان» الذى نظمه البرنامج يوم ٩٨/٦/١٨ . وقد دارت المناقشات خلال المؤتمر من خلال ثلاث محاور:-

-تناول المحور الأول موضوع «الآلية الاعلامية لحركة حقوق الإنسان» . تناولت الدراسة الأولى «الأداء الاعلامى لحركة حقوق الانسان...الضوابط والمعايير. أ. عصام حسن» ، شكل النشاط الاعلامى (بيانات، نداءات،تقارير سنوية،تقارير نشاط،نشرات ومجلات،حلقات نقاشية وحملات..) ومخاطبة الاعلام الدولى وهيئات الأمم المتحدة، مما قد يؤدى لايفاد بعثات مراقبة أو تعيين مقرر خاص.

كما قدم أ. وائل فاروق «قراءة فى دور نشرات حقوق الإنسان» تناولت نفس الموضوع من منظور آخر يقوم على تحليل مكونات الاتصال (المرسل، الرسالة، الوسيلة، الملتقى،الظرف الاتصالى، تأثير الاتصال) التى يأتى نتيجة الاتصال محصلة للتفاعل الديناميكى بينها. أما أ. علاء قاعود فقدم دراسة عن «نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان» طالب فيها بتأصيل ثقافة قيم حقوق الإنسان من منطلقات ثقافية محلية والربط بينها وبين الثقافة العربية والاسلامية بأنماطها المتعددة. وقد أبرزت الدراسات العراقيل التى يواجهها الأداء الاعلامى نتيجة العداء الحكومى وحملات التشهير والتشكيك فى المصداقية والانتماء ،وبالتركيز على اشكالية التمويل الأجنبى، مما جعل صحف المعارضة المتنفس الوحيد للرسالة الاعلامية، وإن كانت لاتبعد عن الانتقائية. وما تواجهه الحركة من محاولات التصفية والاحتواء. وما يستلزمه بناء مصداقية الخطاب الاعلامى لحركة حقوق الإنسان من تطور مهارات وخبرات العاملين بها فى جمع وتوثيق المعلومات وترجمه الوثائق والابحاث. وضرورة وجود استراتيجية واضحة للعمل الاعلامى تحدد الجمهور المخاطب، هل هو الجمهور العام أم النوعى، مما يستدعى تبسيط الخطاب ضد طغيان المصطلحات القانونية الحقوقية . كما تأكد ضرورة تحديد العلاقة مع الاعلام العالمى والابقاء فى نفس الوقت على حوار مع سلطات الدولة واتباع تقاليد النشر تجاهها. وكذلك ضرورة الاهتمام بالحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (المساكن العشوائية-تلوث مياه الشرب، سكنى المقابر، الأمية، الفقر..) .

- وجاء المحور الثانى: بعنوان«القوى السياسية وإعلام حقوق الإنسان» ،حيث عرض السيد منتصر الزيات، ناشط الحركة الاسلامية، تأصيل حقوق الإنسان فى ضوء تعاليم الاسلام.وعرض أ.سعيد عبد الحافظ موقف حزب الوفد من إعلام حقوق الإنسان وسياسته فى دعم المفاهيم الليبرالية. وان كانت المعارك السياسية التى خاضها فى أعقاب عودته الأخيرة أثرت نسبيا على اهتماماته بحقوق الإنسان . وطرح فاروق العشرى «حقوق الإنسان بين الفكر والواقع من المنظور الناصرى» .

وبرز خلال المناقشة الاتجاه لموقف سياسى دفاعى مقدم من نشطاء سياسيين وعدم التقيد بإطار البحث، وهو «إعلام حقوق الإنسان » وليس سياستها ،واثيرت بالتالى الانتقادات حول انتهاكات التيارات المختلفة لحقوق الإنسان أثناء فترات حكمها ،وانبثاقها من مفاهيم مختلفة عن إطار حقوق الإنسان. وأثيرت اشكالية العلاقة بين النشاطين السياسى والحقوقى ودعائمهما من حيث الفصل أو الجمع . كما اثيرت المناقشات حول مبادئ الشريعة والتطبيق الفعلى المتسم بالتطرف وتهديد الوحدة الوطنية والتأثير على موقف وحقوق الأقباط وتعدد التيارات داخل الحركة الاسلامية.

-وخصص المحور الثالث لقضية «حقوق الإنسان فى الإعلام القومى» حيث قدم د. محمد شومان دراسة عن حقوق الإنسان فى وسائل الاعلام القومية، أبرزت احتكار الدولة للمؤسسات الاعلامية التى تقدم مفاهيم زائفة وسطحية لحقوق الإنسان، تلتزم موقف العداء من جمعيات حقوق الإنسان بالهجوم، ودعاوى الاختراق الأجنبى والتشكيك فى المصداقية والتعلل بدعاوى الحفاظ على الهوية الحضارية الاسلامية . وخلق بدائل حكومية لتأميم حركة حقوق الإنسان فى مصر، مما أدى بضعفها خاصة مع حداثة خبراتها وافتقادها لقيم التعايش والمشاركة داخلها . وأبرزت المناقشات توظيف الاعلام القومى لحقوق الإنسان سياسياً فى مواقف وتوقيتات انتقائية مما يحول دون مصداقيته. كما أثيرت الشكوك حول امكانية خصخصة الدولة للاعلام بإعتباره من وسائل الهيمنة، والتداعيات المنتظرة للعولمة وثورة الاتصالات على الحكومات ذات النظم الاعلامية السلطوية.كما عرض د. كما مغيث دراسة عن آليات حقوق الإنسان واشكالياتها بالتطبيق على بعض الحقوق النوعية. تناولت قضية الأقباط وغياب المكون الدينى القبطى فى وسائل الاعلام رغم الممارسات الطائفية فى المدارس، وضآلة التمثيل فى المجالس النيابية والتنفيذية والمحلية وتطرف الجماعات الاسلامية . وهى مشاكل أدى التعتيم والتجاهل والانتقائية فى التعامل الاعلامى معها لتداولها خارجياً من خلال نشاط اعلامى يتميز بالمبالغة والعداء الطائفى. كما عرض لمشكلة السجناء والمعتقلين وصعوبة تقدير عددهم ، والتهافت على اللجوء للمحاكم العسكرية والتشدد الناتج عن تقديس اعتبارات الأمن وانعدام اشراف وزارة العدل. وخلصت المناقشات إلى أن كل قضايا حقوق الإنسان هى قضية بنية ومفاهيم أساسية وثقافية وتعليم، وأن مشاكل حركة حقوق الإنسان واعلامها هى إنعكاس لأزمة المجتمع المدنى ككل.

دور الاعلام العربى فى نشر ثقافة حقوق الإنسان

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان والاتحاد العام للصحفيين العرب ندوة حول «دور الاعلام العربي فى نشر ثقافة حقوق الإنسان»، بالقاهرة خلال الفترة ٢٨-٣٠ سبتمبر/ايلول الماضي. وقد شارك فى فعاليات الندوة ١٥٠ مشاركاً من مختلف البلدان العربية يمثلون الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بالإعلام والثقافة وحقوق الإنسان وخبراء فى مجال حقوق الإنسان والاعلام، وممثلون عن نقابات وجمعيات الصحفيين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والاقليمية والوطنية العاملة فى مجال حقوق الإنسان، ومديرو ورؤساء التحرير فى الصحافة المكتوبة والسمعية والمرئية ووكالات الأنباء.

وقد توزعت أعمال الندوة على ستة محاور رئيسية، تناولت علاقة حقوق الإنسان بالإعلام، التشريعات العربية فى مجال الإعلام من منظور حقوق الإنسان، واقع تكوين الصحفيين وتدريبهم فى مجال الإعلام، معوقات نشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق وسائل الاعلام، واستراتيجيات العمل المستقبلية لتعزيز وظيفة الإعلام فى نشر ثقافة حقوق الإنسان. وناقشت مجموعة من الابحاث والدراسات الميدانية التى عمقت البحث في الموضوعات السابقة، ودللت عليها بنماذج حالة فى عدد من البلدان العربية.

وقد سجل المشاركون التقدم الحاصل فى تعامل بعض وسائل الإعلام العربية مع قضايا حقوق الإنسان، وأكدوا على ضرورة رفع المعوقات والقيود التى تقف حاجزاً أمام ممارسة حرية الرأى والتعبير وكفالة الضمانات القانونية للصحفيين والاعلاميين فى أدائهم لواجباتهم المهنية.

وشملت توصيات الندوة الدعوة إلى تطوير التشريعات العربية المتصلة بالإعلام كى تتوائم مع المعايير الواردة فى المواثيق الدولية، وإلغاء القيود على حرية إصدار الصحف وملكيتها وإداراتها وحرية التعبير وتدفق المعلومات وتداولها ؛ رفع اشكال الوصاية والرقابة على وسائل الاعلام، وضمان ممارسة الاعلاميين لمهمتهم فى حرية وأمان دون أي ضغوط أو انتهاك لحقوقهم أو تقييد حريتهم ،وكفالة الضمانات المهنية التى تمكن الاعلاميين من أداء رسالتهم وفى مقدمتها تسهيل الحصول على المعلومات وحق الصحفى فى حماية مصادره؛ ضمان حرية تكوين الجمعيات والنقابات والانضمام إليها ورفع القيود التى تحول دون استقلالها .

كما دعت التوصيات وسائل الاعلام الى التركيز على نشر المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان على أوسع نطاق، وفى مقدمتها مبادئ المساواة وعدم التمييز وقبول الرآى الاخر، وأكدت على أهمية الدور الرقابي لوسائل الإعلام فى حماية حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات.

وكذلك دعت التوصيات الى تطوير لغة إعلامية تساهم فى نشر ثقافة حقوق الإنسان بين القطاعات الاجتماعية، ووضع وتطوير برامج تدريبية خاصة بالاعلاميين حول حقوق الاعلام.

كما دعا المشاركون الاتحاد العام للصحفيين العرب والمعهد العربى لحقوق الإنسان إلى مواصلة جهودهم فى مجال التدريب ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وعقد الندوات المتخصصة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية الدولية والاقليمية والقطرية، وكذلك إنشاء «مرصد» يعنى بدراسة ومتابعة تطور دور وسائل الاعلام فى نشر ثقافة حقوق الإنسان وخاصة فى البلدان العربية ، و «بنك معلومات» إقليمى يسهم فى توفير المعلومات وحرية تدفقها وتداولها.

الأمين العام للمنظمة العربية يلقى محاضرة حول الاعلام وحقوق الإنسان

كذلك ألقى الاستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسانمحاضرة عن الاعلام وحقوق الإنسان فى الدورة التكوينية حول وسائل الاعلام فى خدمة النهوض بثقافة حقوق الإنسان. التى نظمتها وزارة حقوق الإنسان فى المغرب فى الفترة من ١٥-١٧ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩ .

تناولت الدور الهام الذى يلعبه الإعلام فى قضية حقوق الإنسان ايجابيا وسلبا، والعوامل التى توثر على قدرة الاعلام فى النهوض بثقافة حقوق الإنسان ، وأثر الاعلام الخارجى فى النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تناقش تقرير المغرب .

ناقشت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنبثقة عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية يومى ٢٠و٢١ أكتوبر التقرير الدورى الرابع الذى قدمته الحكومة المغربية.

استمر النقاش سبع ساعات، شن خلاله أعضاء اللجنة هجوماً عنيفاً على تقرير الحكومة المغربية. فقد أشار الأعضاء فى البداية إلى أن التقرير تنقصه التفاصيل وأنه دون المتطلبات، ولا يرقى إلى مستوى العهد الدولي، وأن هناك غموضاً وتناقضاً بين فقراته، كما أن التقرير قد تجاوزته الأحداث وطالبوا وفد الحكومة المغربية بالمزيد من التوضيحات حتى يتمكنوا من قياس الأوضاع فى المغرب.

تركز نقاش أعضاء اللجنة المعنية لحقوق الإنسان على موضوعات معينة وفى مقدمتها قضية «التمييز ضد المرأة» حيث أوضح أعضاء اللجنة وجود تمييز حقيقى بين المرأة والرجل فى المغرب يكرسه القانون، وبصفة خاصة قانون الأحوال الشخصية والقانون الجنائى. و أن الأعداد التى قدمها الوفد الحكومي

بخصوص الأمية المنتشرة بين أوساط المرأة المغربية تعد مؤسفة من وجهة نظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان .

كما تناول الخبير عبد الفتاح عمرو (تونس) مع الوفد الحكومي المغربي موضوع المساواة بين الذكور والإناث والتى تصل إلي ٦٧٪ وأوضح أن وضعية العاملات بالمنازل مترديه جداً، وأن مجلة الأحوال الشخصية تقوى تبعية المرأة للرجل . وطالب الخبير الحكومة المغربية بتحسين وضعية المرأة المغربية، وأشار إلى انتهاك حقوق المرأة هو انتهاك لحقوق الإنسان وفيه ظلم للدين الاسلامي ، لأن الاسلام دين نور ولايجب أن يكون تجارة من أجل نظام حزبي ضيق.

وكذلك تناول أعضاء اللجنة دور المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وموضوع الاعتقال بسبب عدم الوفاء بالدين والوارد فى التقرير والذى لا يتماشى مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تناول الأعضاء قضية الاعترافات التى تنتزع تحت وطأة التعذيب وظاهرة الإفلات من العقوبة وعدم تعويض أسر الضحايا، وموضوع الاختفاء القسرى، والنظام القانوني، والمساواة أمام القانون، والاستفتاء وحق تقرير المصير فى الصحراء المغربية.

فى ختام المناقشات أوضحت رئيسة الدورة ٧٦ للجنة المعنية لحقوق الإنسان للوفد المغربي انشغال أعضاء اللجنة إزاء حالة حقوق الإنسان فى المغرب بعدة أمور أهمها: التأخير فى عملية الاستفتاء فى الصحراء المغربية، وعدم تطابق القواعد المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية مع القوانين المغربية، ومشكلة المختفين السياسيين، ووضعية المرأة المترديه ، والاعتقال التحفظى، واستقلالية السلطة القضائية والتعذيب.

وقد أعرب مندوب المغرب الدائم عن شكره لاعضاء اللجنة على هذه المناقشات وأوضح بأنها ستسمح لهم بالتقدم وسن قوانين جديدة تتلاءم مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بل وتتقدم عليها ،وهذا ماتصبوا إليه الحكومة المغربية فى المرحلة القادمة .

قافلة مريم..

(بقية المنشور ص ٢٠)

الدولى، وعرقلتهم للجهود الدولية الرامية لوضع نهاية له، كما استعرضوا صور وحجم المعاناه غير الإنسانية التى يتعرض لها الشعب العراقى من جراء الحصار، والتى توقع بالشعب العراقى أفدح الأضرار، وبخاصة الأطفال والنساء والشيوخ، وجددوا الدعوة للرفع الفورى للحصار، وتعبئة الجهود الشعبية لتعزيز هذه الدعوة.

وقد انضم الى الاجتماع-بمبادرة اكسبته عمقاً اضافيا، وفد من الهلال الأحمر الكويتى حضر خصيصا لهذه المناسبة، وأعرب عن تضامنه مع الأهداف الانسانية للقافلة، ورغبته فى الانضمام إليها، وتبرع بمبلغ عشرة ألاف دولار لتدعيم أهدافها.

ومن المعروف أن هذه القافلة ، والتى استغرقت رحلتها نحو شهرين منذ انطلاقها من المملكة المتحدة، تشتق اسمها من اسم طفلة عراقية تحمل اسم « مريم » اصيبت بمرض السرطان من جراء الاشعاعات الضارة المترتبة على قصف العراق بقذائف اليورانيوم الناضب ، وقد نقلت الطفلة الى المملكة المتحدة للعلاج بمعونة النائب العمالى جورج جالاوى، وعادت الى العراق بعد شفاءها، وهو مالم يتيسر لغيرها من العديد من الأطفال الذين يعانون من نفس الكارثة وغيرها مما ترتب على قصف العراق بالقذائف المشعة، أو من جراء الحصار.

وقد زارت قافلة مريم كلا من فرنسا واسبانيا، والمغرب والجزائر وتونس وليبيا قبل وصولها لمصر، واتجهت عقب زيارة مصر إلى الأردن فى طريقها إلى محطتها النهائية فى بغداد.

برنامج العمل ..

(بقية المنشور ص ٢٠)

مستشار البرنامج ، والاستاذ بلة هاجونا مدير البرنامج فى قسم العمليات.

وجرت مناقشة مفصلة لأسس البرنامج والقطاعات المستهدفة، والأطراف المشاركة كما جرى بحث مفصل للأنشطة المقترحة. توصلت المناقشات إلى اقرار هيكل عام لبرنامج مدته ثلاث سنوات يتناول إعداد أدلة، وتنظيم ورشات عمل وندوات اقليمية فى مجالات الاهتمام التى عبر عنها البرنامج الصادر عن الندوة، وتأسيس قاعدة معلومات عن منهج حقوق الانسان القائم على التنمية.

كما توصلت المناقشات إلى أن يتم تنفيذ هذه الانشطة على المستوى الوطنى بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان والتنمية، والهيئات الحكومية المعنية وغيرها من المؤسسات المعبرة عن الفئات المستهدفة فى برنامج العمل.

كما يتم تنفيذ هذه الانشطة على المستوى الاقليمى بالتعاون مع الاتحادات والهيئات والمؤسسات الاقليمية المعنية فى نطاق اهتمامها.

وكذلك اتفق على أن تتولى المنظمة العربية لحقوق الإنسان المسئولية التنفيذية لأنشطة البرنامج، وتشكيل لجنة استشارية للاشراف على تنفيذ أنشطة البرنامج من عدد من الشخصيات يراعى فى اختيارهم خبراتهم فى مجال حقوق الإنسان والتنمية والتمثيل الجغرافى.

هذا ويقوم البرنامج الانمائى بوضع الصياغة النهائية للمشروعات المقترحة.

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة وبرنامج الامم المتحدة الانمائى يناقشان مشروعاً لتنفيذ برنامج العمل الصادر عن ندوة حقوق الإنسان والتنمية

تابع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وكل من البرنامج الانمائى للأمم المتحدة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ترجمة البرنامج الصادر عن ندوة حقوق الانسان والتنمية، والتى شارك فى تنظيمها المنظمات الثلاثة، الى برنامج نشاط محدد. وقد تبادلت المنظمات الثلاثة خلال الأشهر الثلاثة الماضية العديد من المقترحات لبلورة خطة تنفيذية للبرنامج.

وفى هذا الاطار زار وفد من المنظمة العربية لحقوق الإنسان برئاسة الاستاذ محمد فائق الأمين العام وعضوية كل من محسن عوض مساعد الأمين العام والسفير إبراهيم علام المدير التنفيذى بدعوة من برنامج الامم المتحدة الانمائى مقر البرنامج فى نيويورك فى اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩ وشارك فى الاجتماعات من جانب البرنامج السادة فواز فوق العادة مساعد رئيس البرنامج ومدير المكتب الاقليمى للدول العربية، ود. عادل عبد اللطيف (بقية المنشور ص ١٩)

اختيار أمين عام المنظمة فى الفريق الاستشاري لتقرير التنمية البشرية

شارك الاستاذ محمد فائق الأمين العام فى الفريق الاستشارى لمشروع تقرير التنمية البشرية الذى يصدره برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى العام ٢٠٠٠ بناء على دعوة السيد ريتشارد جولى المسئولى عن اصدار التقرير. وكان العربى الوحيد الذى شارك فى هذا الفريق

المعروف أن تقرير التنمية البشرية، والذى يعد واحد من أهم التقارير التى تصدرها الأمم المتحدة يتخذ حقوق الإنسان محورا له لأول مرة، منذ بدء صدوره. وسوف يكون موضوعه التنمية البشرية وحقوق الإنسان.

المنظمة تستقبل «قافلة مريم» لتعزيز الدعوة لرفع الحصار عن العراق

نظمت المنظمة العربية لحقوق الانسان لقاء جماهيريا لـ«قافلة مريم» التى انطلقت من مدينة لندن فى ٩/٧ /١٩٩٩ برئاسة جورج جالاوى النائب العمالى ونائب رئيس لجنة الشئون الخارجية فى مجلس العموم البريطانى لزيارة عدد من الدول الأوربية والعربية فى طريقها الى بغداد، بهدف تعزيز الدعوة لوقف الغارات على العراق وجمع تبرعات وأدوية للاغاثة، ورفع الحصار .

شارك فى اللقاء أكثرمن ١٥٠ من قادة وممثلى الأحزاب والنقابات وجمعيات حقوق الإنسان، واللجنة المصرية لاغاثة أطفال العراق، والدبلوماسيين العرب. تحدث د. أحمد صدقى الدجانى نائب رئيس المنظمة، وجورج جالاوى رئيس القافلة والاستاذ صباح المختار رئيس جمعية المحامين العرب فى المملكة المتحدة، والمهندس محمد سامى أحمد رئيس الوفد الشعبى لاغاثة أطفال العراق، والاستاذ عبد العظيم مناف رئيس تحرير صحيفة صوت العرب ، والسفير سلطان الشاوى مندوب العراق الدائم لدى الجامعة العربية. واستعرض المتحدثون اشكال التعنت التى تمارسها الولايات المتحدة وبريطانيا فى هذا الحصار الجائر وطابعه الذى يتعارض مع مبادئ الشرعية والقانون (بقية الموضوع ص ١٩)

إنتخاب فاروق أبو عيسى أمينا عاماً لاتحاد المحامين العرب

انتخب السيد فاروق أبو عيسى أميناً عاماً لاتحاد المحامين العرب لفترة جديدة مدتها أربع سنوات، وذلك أثناء جلسة العمل الرابعة للمكتب الدائم للاتحاد الذى انعقد بالبحرين يوم ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول. وقد شارك فى الاقتراع السرى الذى جرى بين فاروق أبو عيسى وابراهيم السملالي الأمين العام المساعد ٥٥ عضوا، وذلك فى إطار الممارسة الديمقراطية التى يتبناها الاتحاد منذ انشائه.

المنظمة العربية لحقوق الانسان

تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى بالامم المتحدة

رئيس المنظمة : أ. جاسم القطامى
الأمين العام : أ. محمد فائق

المقر الرئيسى : ٩١ شارع الميرغنى ــ مصر الجديدة، القاهرة ١١٣٤١ جمهورية مصر العربية
ت : ٤١٨١٣٩٦ ــ ٤١٨٨٣٧٨
تليفاكس : ٤١٨٥٣٤٦
بريد الكترونى :
AOHR @ Link Com.Eg.
صفحة الانترنت :
http: //www. LINK. COM.eg/ Member/AOHR

الاشتراكات السنوية للعضوية :
الكويت ١٥ دينار
الأردن ١٠ دينار
مصر ٣٠ جنيه
المغرب ١٠٠ درهم
تونس ١٠ دينار
بقية الأقطار ٣٠ دولار أمريكى

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة العربية إلى البنك العربى المحدود – جنيف
Arab Bank Ltd. Switzerland
Account 201738
أو البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى
Alwatany Bank of Egypt/ – ٥٨١٨٣٥
Sarwat, Account 581835